الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير – البيض-

معهد العلوم العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماسترأكاديمي

القسم :العلوم الاقتصادية التخصص:اقتصاد نقدي و بنكي

دور الانضباط المالي في مكافحة التضخم
دراسة حالة العراق خلال الفترة (2004-2021)

من إعداد الطالبتين :

– كسالي فوزية

– هيبور خضرة

تحت إشراف الأستاذ(ة) :

د. سداوي نورة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. سايح حمزة	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير البيض	رئيس الجلسة
د. سداوي نورة	أستاذ محاضر "ب"	المركز الجامعي نور البشير البيض	مشرفة و مقررة
د. حسيبة مداني	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير البيض	مناقشة

السنة الجامعية : 2023/ 2024

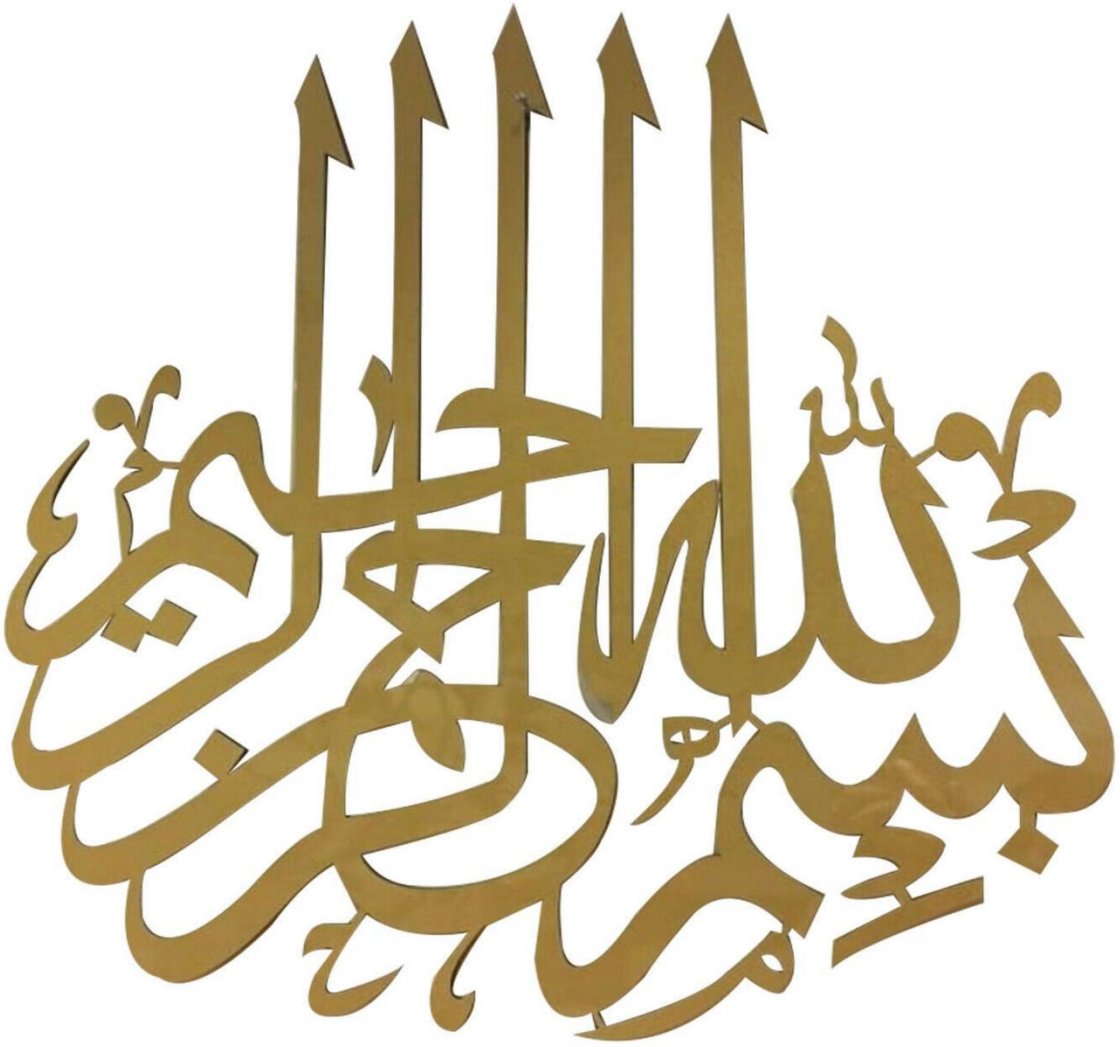
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أرى لزاما علينا تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي ﷺ :

{ من لم يشكر الناس لم يشكر الله } . "رواه الترمذي"

وكما قيل:علامة شكر المرء إعلان حمده ، فمن كتم المعروف منهم فما شكر.

فالشكر أولا الله عز و جل على أن هدانا لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيننا

و بينهم مفاوز .

كما نخص بالشكر أستاذتنا الكريمة ومعلمتنا الفاضلة المشرفة على هذا البحث الدكتورة "سداوي نورة"،

فقد كانت حريصة على قراءة كل ما نكتب ثم توجهنا إلى ما ترى بأرق عبارة و ألطف إشارة، فلها منا

وافر الثناء و خالص الدعاء.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل.

إهداء

إلى من علمني النجاح و الصبر ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار ... **أبي حفظه الله**.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان

دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي ... **أمي حفظها الله**.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة **"سداوي نورة "**، إلى أساتذتي الكرام الذين

أناروا دروبنا بالعلم والمعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها

إلا وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

الطالبة: هيبور خضرة

الاهداء

الحمد لله الذي وفقني في هذا العمل المتواضع

أهدي ثمرة جهدي

إلى من وهبوني الحياة والأمل، والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة برا، وإحسانًا، ووفاء لهما والديّ الكريمان رحمهما الله واسكنهما فسيح جناته.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي

إخوتي.

و إلى جميع صديقاتي

و إلى كل من كان لي عونا في انجاز هذه المذكرة.

الطالبة: كســـــالي فـــــــــــوزية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز دور الانضباط المالي في مكافحة ظاهرة التضخم في العراق خلال الفترة (2004-2021) من خلال جمع المعطيات والاحصائيات المالية للوضع الاقتصادي في العراق خلال هذه الفترة ودراسة ظاهرة التضخم و تحليل مؤشرات الانضباط المالي للخروج بتشخيص نهائي يجيب على الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة والمتمثلة في:

كيف يعمل الانضباط المالي على الحد من التضخم خاصة في العراق خلال الفترة ما بين 2004 و 2021؟

حيث تم التطرق إلى تحليل مؤشرات التضخم ومؤشرات الانضباط المالي في العراق خلال فترة الدراسة، معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أهمها أن للانضباط المالي دوراً هاما في علاج مشكلة التضخم رغم وجود العديد من العراقيل والعوامل التي عرقلت من فعالية هذه السياسات ومن هذه العوامل ما تمر به البلاد من عدم استقرار امني نتيجة الاحتلال الأمريكي والعقوبات الاقتصادية وتقلبات اسعار النفط ، ويوصي البحث بمجموعة من التوصيات كان ابرزها أن تطبيق قواعد الانضباط المالي لن يكون فعالا في الحد من التضخم في هذه الظروف.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية – الانضباط المالي– ظاهرة التضخم.

Abstarct :

This study aims to highlight the role of financial discipline in combating inflation in Iraq during the period (2004-2021) by collecting financial data and statistics on the economic situation in Iraq during this period. It studies the phenomenon of inflation and analyzes financial discipline indicators to reach a final diagnosis that addresses the problem posed in this study, which is:
How does financial discipline work to reduce inflation, especially in Iraq during the period between 2004 and 2021?
The study analyzes inflation indicators and financial discipline indicators in Iraq during the study period, relying on descriptive and analytical methods. The study reached several conclusions, the most important of which is that financial discipline plays a significant role in addressing the problem of inflation despite the numerous obstacles and factors that hindered the effectiveness of these policies. These factors include the country's security instability due to the American occupation, economic sanctions, and fluctuations in oil prices. The study recommends a set of recommendations, the most prominent of which is that the application of financial discipline rules will not be effective in reducing inflation under these conditions.

Keywords: Fiscal policy – Financial discipline – Inflation phenomenon.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر	-
إهداء	-
ملخص الدراسة	-
فهرس المحتويات	-
مقدمة	أ - ج
الفصل الأول : عموميات حول الانضباط المالي و التضخم	02-29
تمهيد	02
المبحث الأول: السياسة المالية و الانضباط المالي	03
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهدافها	03
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية	07
المطلب الثالث: القواعد المتبعة لتحقيق الانضباط المالي ومؤشرات قياسه	15
المبحث الثاني: التضخم	18
المطلب الأول: تعريف التضخم	18
المطلب الثاني: أنواع وأسباب التضخم	19
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التضخم	24
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	27
المطلب الأول: دراسات سابقة حول الانضباط المالي	27
المطلب الثاني: دراسات سابقة حول التضخم	27
المطلب الثالث: دراسات سابقة حول علاقة الإنضباط المالي بالتضخم	28

خلاصة الفصل الأول	29
الفصل الثاني : دور الانضباط المالي في استهداف معدلات التضخم في العراق كنموذج خلال الفترة من 2004 إلى 2021	54-31
تمهيد	31
المبحث الأول: واقع و تطور السياسة المالية في العراق من2004 إلى 2021	32
المطلب الأول: مسار السياسة المالية في العراق	32
المطلب الثاني: مؤشرات الانضباط المالي في العراق	35
المطلب الثالث: أهداف السياسة الماليةفي العراق	46
المبحث الثاني: التضخم في العراق خلال الفترة(2004-2021)	47
المطلب الأول: أسباب التضخم	47
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التضخم في العراق (2004-2021)	49
المطلب الثالث: انعكاسات التضخم في العراق	53
المبحث الثالث: دور الإنضباط المالي في مكافحة التضخم في العراق (2004-2021).	54
المطلب الأول: التشديد المالي في كبح التضخم في العراق	54
المطلب الثاني: انعكاسات الانضباط المالي على متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق	56
خلاصة الفصل الثاني	60
الخاتمة العامة	65-62
قائمة المصادر و المراجع	69-66

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تمثيل بياني يوضح نسبة التغير في الانفاق العام ونسبة التغير في الناتج الداخلي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)	37
2	المنحنى البياني لمعدل التضخممن خلال الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق خلال الفترة (2004-2021)	51
3	التمثيل البياني الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية في الاقتصاد العراقي للفترة (2004-2021)	55
4	التمثيل البياني يوضح مقارنة منحنى التضخم مع متغيرات الانضباط لمالي في الاقتصاد االعراقي للفترة (2004- 2021)	56
5	علاقة الإيرادات النفطية مع الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للفترة (2004- 2021) المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)	57
6	الإيرادات الضريبية ونسبتها من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإ جمالي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعا ر الجارية والعملة المحلية(مليون دينار)	58
7	صافي الموازنة العامة ونسبته للناتج المحلي الاجماليفي الاقتصاد العراقي للفترة(2004-2021) المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)	58
8	يوضح نسبة النفقات العامةإلى الإيرادات العامة للمدة(2021-2004) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)	59
9	يوضح نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة(2021-2004) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)	59

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	نسبة التغير في الانفاق العام ونسبة التغير في الناتج الداخلي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)	36
2	الإيرادات النفطية ونسبتها من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)	38
3	الإيرادات الضريبية ونسبتها من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)	42
4	صافي الموازنة العامة ونسبته للناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)	45
5	نسبة النفقات العامة إلى الإيرادات العامة للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)	50
6	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)	52
7	قياس التضخم من خلال الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق	53
8	الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية في الاقتصاد العراقي (2004-2021)	56

مقدمة:

تشمل السياسة الاقتصادية على مجموعة من السياسات والوسائل التي تعمل كل منها على الاستقرار الاقتصادي و من أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية و سعر الصرف.
حيث تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تعتمدها الدولة في تسيير شؤونها الاقتصادية، مستخدمة ايراداتها و نفقاتها لاحداث آثار على كافة المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية.
كما يمكن للسياسة المالية أن تكون عاملا مساعدا في دعم الاقتصاد الوطني ونجاح السياسة الاقتصادية، حيث أصبحت أداة رئيسية في التوجيه الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من أزمات مثل التضخم والكساد والبطالة خاصة في الدول النامية، لأنه غالبا ما يعاني النشاط الاقتصادي من تقلبات بين حالات الانتعاش و الرواج، والتي تؤدي أحيانا إلى أزمات مثل ظاهرة التضخم ، إذ يعد التضخم من أخطر الظواهر النقدية التي تعاني منها أغلب اقتصاديات العالم حيث تعددت أسبابها واثارها على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي ويزداد تأثير التضخم كلما توفرت البيئة المناسبة لزيادة معدلات التضخم، ومما ساعد على ذلك هشاشة الأنظمة الاقتصادية.
وبالتالي فالسياسة المالية المتوازنة أو الانضباط المالي يمكنها خفض معدلات التضخم وتخفيف المخاطر في اقتصاديات مختلف الدول ومن بينها العراق التي سعت لمكافحة التضخم بتبني عدة اصلاحات على المستوى الاقتصادي، وذلك من خلال تطبيق أدوات السياسة المالية وقواعد الانضباط المالي.

و بما أن الانضباط المالي في العراق مرتبط بطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد، حيث شهد عجزا ماليا متواصلا طيلة فترة التسعينات، مما اثر على جميع هياكل الاقتصاد العراقي، بحيث أدى إلى سلسلة من الاختلالات و المشاكل الاقتصادية، وبما أن الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على إيرادات النفط في تمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة، فانه مرهونا بالتقلب المستمر في أسعار النفط، حيث عانى الاقتصاد العراقي ولا يزال من اختلالات هيكلية عديدة أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام وتزايد عجز الموازنة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

الإشكالية: وبناءا على ما تقدم يمكن أن يطرح هذا الموضوع الإشكالية التالية:

كيف يعمل الانضباط المالي على الحد من التضخم وخاصة في العراق خلال الفترة مابين2004 و 2021 ؟

ولمعالجة الموضوع تطرح الأسئلة التالية:

- ما هي السياسة المالية وادواتها و أهدافها؟
- ماذا يقصد بالانضباط المالي؟

- ما مفهوم التضخم وعلاقته بالسياسة المالية؟
- ماهي الحلول الممكنة لإتباع سياسة مالية ناجحة من أجل تحقيق توازن اقتصادي وخفض معدلات التضخم؟
- كيف كانت تجربة العراق في مكافحة التضخم ؟

فرضيات الدراسة:

1. يساهم الانضباط المالي في الاستقرار الاقتصادي
2. يعتبر الانضباط المالي حل جوهري للأزمات الحالية من طرف المؤسسات الدولية خاصة في الآونة الأخيرة (مثلا أزمة كورونا).
3. تعتبر السياسة المالية فعالة في ضبط معدلات التضخم

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في:

- دراسة وتحليل السياسة المالية باعتبارها تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم
- دور الانضباط المالي في خفض معدلات التضخم
- دراسة سياسة استهداف التضخم لمعرفة مدى تحقيقها للاستقرار المالي على المدى الطويل
- علاقة الاقتصاد العراقي باقتصاد الدول الأخرى.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الذي استخدم في الفصل الأول أما الفصل الثاني اعتمدنا المنهج التحليلي ولمعالجة الموضوع قسمت الدراسة إلى:

1- **الجانب النظري:** مفاهيم حول السياسة المالية والانضباط المالي كما تطرقنا إلى مفهوم التضخم وأثر السياسة المالية على التضخم.

2- **الجانب التطبيقي:** الانضباط المالي في العراق خلال الفترة مابين 2004 و 2021 ودور الانضباط المالي في مكافحة التضخم خلال هذه الفترة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب نذكر منها:

- الاهتمام بدراسة هذا الموضوع
- علاقة الموضوع بالتخصص الذي ندرسه
- الموضوع يساير التخصص
- حداثة الموضوع
- اهتمام الخبراء الاقتصاديين بايجاد حلول للأزمات الاقتصادية

الهدف من الدراسة:

يمكن تلخيص أهم الأهداف في:

- مدى تأثير السياسة المالية في حل مشكلة التضخم
- تحليل فعالية السياسة المالية المطبقة في العراق
- فعالية الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم.

حدود الدراسة: يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية:

1- **الحدود المكانية:** تناولت الدراسة دور الانضباط المالي في استهداف معدلات التضخم في العراق و انعكاساته على متغيرات الاقتصاد الكلي.

2 -**الحدود الزمانية:** تناولت الدراسة الفترة الممتدة (2004-2021).

هيكل الدراسة:

تم تقسيم دراستنا إلى فصلين رئيسيين: الجانب النظري يشمل الفصل الأول، أما الجانب التحليلي فيشمل الفصل الثاني، حيث تناولنا في الفصل الأول عموميات حول الانضباط المالي والتضخم، وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، وقد تطرقنا في المبحث الأول إلى السياسة المالية والانضباط المالي، وفي المبحث الثاني عرفنا التضخم، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني تناولنا فيه دور الانضباط المالي في استهداف معدلات التضخم في العراق كنموذج خلال الفترة من(2004-2021)، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع وتطور السياسة المالية في العراق من 2004 إلى 2021، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى التضخم في العراق من 2004 إلى سنة 2021، وختمنا بحثنا وخاتمة ونتائج.

الفصل الأول

عموميات حول الانضباط المالي والتضخم

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الاقتصادية التي تمتلكها الحكومة، فهي تهتم بدراسة الأوجه والمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي، وقد شهدت السياسة تطورات جوهرية حيث أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية في توجيه المسار الاقتصادي والانضباط المالي، إذ صارت جزء لا يتجزأ من الحكومة، لأن لها تأثير على القدرة الشرائية العامة واستخدامها لمواجهة التقلبات الاقتصادية المتمثلة في التضخم والكساد.

تتميز السياسة المالية بأنها ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، إذ أنها ذات علاقات مرتبطة مع بقية السياسات الاقتصادية، ولهذا فإن الدول تتبنى السياسة المالية من خلال أدواتها لتحقيق الانضباط المالي في اقتصادياتها، الأمر الذي احتلت فيه السياسة المالية مكانة هامة سواء من حيث كونها أسلوبا لإدارة الاقتصاديات الوطنية أو من حيث الأبحاث والدراسات الاقتصادية، وبناء على ما ذكرنا قمنا من خلال هذا الفصل دراسة عموميات حول الانضباط المالي والتضخم، بحيث قسمنا هاذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: السياسة المالية والانضباط المالي.

المبحث الثاني: التضخم.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: السياسة المالية و الانضباط المالي

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهدافها

1- تعريف السياسة المالية

يزخر الفكر المالي بتعاريف عديدة ومختلفة لمفهوم السياسة المالية ونذكر منها:

اشتق مفهوم السياسة المالية أصلا من الكلمة الفرنسية Fisc التي تعني حافظة النقود أو الخزانة وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي وقد اختلفت تعاريف السياسة المالية باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية فضلا عن توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ويمكن تعريف السياسة المالية بأنها: "مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد وهناك من عرفها على أنها: "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي، ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية وكذلك يمكن تعريف السياسة المالية على أنها: "السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام".[1]

السياسة المالية هي برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الاتفاقية، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.[2]

السياسة المالية هي مجموعة من الأهداف والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني، بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته في معالجة مشاكله إضافة الى مواجهة كافة الظروف المتغيرة.[3]

السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الدولة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.[4]

---

[1]- شيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، ص 433.

[2]- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، ط 1، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 2000، ص16.

[3]- مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 48.

[4]- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، ط2، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 44.

هي سياسة استخدام أدوات السياسة المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني العمالة الادخار الاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.[1]

ويقصد بالسياسة المالية كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات "الأعمال ، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولكن نظراً لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، و في ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.[2]

ومن خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أن جميع التعاريف تتفق في أن السياسة المالية هي التأثير في النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في بداية النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية والاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص للجمهور بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزع المداخيل والثروات.

2- أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهداف مختلفة تسعى لتحقيقها إذ تؤثر في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي كما تعمل على تكييف كافة العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع، ومن بين أهدافها نذكر ما يلي:

1- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد (الاستخدام الأمثل للموارد):

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج

[1]- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182.

[2]- مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص47- 48.

الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد ومن هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد يعني تحقيق أكبر حجم ممكن من الانتاج.[1]

2- تحقيق النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ على الموارد غير المتجددة، فتهدف السياسة المالية أيضا إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بمعنى محاولة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.[2]

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد والرواج نظرا لأثرها المباشر على مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني، وهناك نوعان أساسيان من أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تحدد الاستقرار الاقتصادي تتمثل في:

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.
- وجود قوى احتكارية تهدد قواعد المنافسة.

تعتمد السياسة الاقتصادية هنا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على أدوات السياسة المالية من خلال تأثيرها على الطلب الكلي باستخدام السياسة الضريبية والانفاقية.[3]

4- تحقيق التوظيف الكامل:

تستهدف السياسة المالية تحقيق التوظيف الكامل للطاقات الانتاجية المتاحة في المجتمع، وقد أخذ هذا الهدف يلقى اهتماما كبيرا من حكومات الدول المختلفة، فإذا كان الاقتصاد القومي يعاني من مشكلة البطالة، فهنا يكون للسياسة المالية دور هام في علاج تلك المشكلة، حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا.[4]

---

[1]- محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، ط 2، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص182.

[2]- المرجع نفسه، ص183.

[3]- سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، ط 2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص175.

4- محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 185.

5- إعادة توزيع الدخل الوطني:

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الانتاج حيث يذهب التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الانتاج، أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الانتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظرا للمجتمع، إذ يكون دور السياسة المالية في هذه الحالة في تحقيق إعادة توزيع الدخل عبر أدوات السياسة المالية.[1]

6- تحقيق التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي، بحيث تستطيع الدولة بسياستها المالية أن تحقق أهداف التنمية الاقتصادية، من خلال وضع سياسات نقدية ومالية قصيرة ومتوسطة الأجل للحد من الزيادة المفرطة في نسب التضخم.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

تتضمن السياسة المالية مجموعة من الأدوات المالية تستطيع من خلالها علاج الفجوات الاقتصادية وتحويل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، أو علاج الاقتصاد إذا لم يكن في حالة التشغيل الكامل، وذلك على النحو التالي:

1- النفقات العامة:

يعرف الإنفاق العام على انه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.[2]

ويعرف أيضا بأنه مبلغ من المال يغلب عليه الطابع النقدي يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام يتعلق بأهداف الدولة العامة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

1.1- عناصر النفقات العامة:

- النفقة العامة مبلغ من النقود أي أن الانفاق العام يتم في الغالب بشكل نقدي.
- صدور النفقة من شخص لآخر، تصدر النفقة العامة من شخص معنوي واداري، الذي هو احدى الهيئات العامة الإدارية التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية وتمتلك الصفة الآمرة والسيادية.
- هدف النفقة العامة: تهدف أساسا إلى اشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام.

2.1- تقسيمات النفقات العامة:

يختلف تقسيم النفقات العامة بين دولة واخرى تبعا لحاجات كل دولة مراعاة لظروفها التاريخية ودرجة تطورها ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1- سعد الله داود، مرجع سابق، ص178.

2- مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، ط 2، دار أسامة للنشر والتوزيع، لبنان، 2008، ص 50.

1.2.1- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

- **النفقات العامة الاقتصادية:** وهي نفقات تهدف الى تحقيق هدف اقتصادي وتزويد الاقتصاد القومي بالخامات الأساسية كالطاقة والنقل.

- **النفقات العامة الإدارية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه.

- **النفقات العامة الاجتماعية:** هي نفقات تتضمن القيام بخدمات اجتماعية خدمات الصحية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية، وكذلك النفقات المخصصة للضمان الاجتماعي والتعليمي.

- **النفقات العامة العسكرية:** نفقات مخصصة لإقامة واستمرار مرافق التسليح، وبرامج الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات في أوقات السلم والحرب.

- **النفقات العامة المالية:** نفقات مخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد العام والأوراق والسندات المالية الأخرى وفوائد الدين العام والسندات المالية الاخرى.[1]

2.2.1- تقسيم النفقات حسب دورتها وانتظامها:

وتنقسم الى نفقات عادية وغير عادية وهي:

- **نفقات عادية:** تظهر كل سنة كالأجور والمنح والتعويضات.

- **نفقات غير عادية:** نفقات لا تكرر وهي ذات طبيعة استثنائية تظهر إلا في الحالات الطارئة كالحروب والكوارث الطبيعية.[2]

3.2.1- تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

- **نفقات عامة مركزية:** تعتبر النفقة العامة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله مثل نفقات الامن والدفاع والبحوث العلمية.

- **نفقات عامة محلية:** تعتبر محلية إذا كانت موجهة لصالح اقليم معين أو منطقية معينة داخل الدولة.

4.2.1- تقسيم النفقات تبعا لآثارها في الناتج القومي:

- **نفقات عامة حقيقية:** وهي التي تؤدي مباشرة الى زيادة الانتاج القومي، والتي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات.

1- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص ص120- 121

2- محمد ابراهيم عبد اللاوي، نشأة المالية العامة وعلاقتها بالعلوم الأخرى، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 110.

– **نفقات عامة تحويلية:** هي نفقات لا تؤدي مباشرة الى زيادة الانتاج القومي ولا تفعل بصورة مباشرة، بل تحول القدرة الشرائية فيما بين الافراد والجماعات.[1]

2- الضرائب

تعرف الضريبة على أنها اقتطاع مالي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية و بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعه للضريبة.[2]

أو بعبارة أخرى، يمكن تعريف الضريبة على أنها فريضة نقدية يلزم الأشخاص بأدائها للسلطات العامة بصفة نهائية وبدون مقابل معين، بغرض تحقيق نفع عام.

لتقوم الضريبة بوظائفها لابد من مرتكزات تقوم عليها، تتمثل في:[3]

– تحديد الأولويات التي يسعى النظام الضريبي الى تحقيقها.

– المزج بين مختلف الأدوات الممكن استخدامها عند بناء الهيكل الضريبي باختيار الضرائب الأكثر ملائمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

– تحديد معدلات الضريبة التي تمكن من رفع المردودية وتحقيق جميع الأهداف المسطرة الاقتصادية والاجتماعية منها.

1.2- السياسات الضريبية:

حيث أن الضرائب تتشكل من الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة وهي كالآتي:

1.1.2- الضرائب المباشرة :

بشكل عام هي تلك الضرائب المفروضة على مختلف وجوه الدخل سواء دخول الأفراد العاملين في القطاع الخاص أو العام، أو الضرائب المفروضة على أرباح الشركات الخاصة أو العامة.

كما تتميز الضرائب المباشرة بمرونتها ، أي بإمكان الدولة زيادة حصيلة هذا النوع كلما دعت الحاجة عن طريق رفع معدل الضريبة أو تخفيضها.

2.1.2- الضرائب الغير مباشرة

الضرائب الغير مباشرة هي ليست ضرائب على الدخول وإنما هي ضرائب على صور إنفاق الدخول وبالتالي تعني ضرائب على المعاملات أو التداول، وتشتمل الضرائب الغير المباشرة ضرائب على الاستهلاك والرسوم الجمركية وانتقال الثروة بين الأفراد أو المؤسسات.

1- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 124- 125.

2- طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 132.

3- لزهر ناشد،اثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر 2010/1986، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص49.

2.2- القواعد الأساسية للضريبة

يقوم النظام الضريبي على أساس مجموعة مناسبة من المبادئ والقواعد التي تهدف إلى تحقيق مصلحة الدولة والمجتمع، تتمثل أبرز هذه القواعد فيما يلي:[1]

1.2.2- قاعدة العدالة:

قاعدة العدالة المؤشر الأول لسلامة الضريبة حيث ينظر إلى الأفراد عند دفع الضريبة كل حسب قدرته وحصته فيها على أن تحدد الضرائب على الأفراد بشكل عادل ومنصف، ذلك بفرضها على المجتمع عامة، ويجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية، بحسب مقدرتهم النسبية أي بالنسبة للدخل الذي يتمتع به الممول في ظل حكومته.

2.2.2- قاعدة اليقين:

تقتضي هذه القاعدة أن تكون الضريبة على سبيل اليقين دون أي غموض وذلك بأن يكون سعرها، عائدها، مواعيدها إجراءات تحصيلها وكل ما يتصل بها من أحكام واضحة معروفة وبصورة مسبقة بنسبة للمكلفين.

3.2.2- قاعدة الملائمة:

تعني هذه القاعدة أنه ينبغي تحصيل الضرائب في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة التي بموجبها لا يواجه المكلف أي صعوبة، من هذه الناحية يعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل وعلى إيراد القيم المنقولة.

4.2.2- قاعدة الاقتصاد:

تقتضي هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفه أقل النفقات أي رفع كفاءة الجهاز الضريبي حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل لخزينة الدولة أقل ما يمكن.

5.2.2- قاعدة المرونة:

تعني قاعدة المرونة أن الضرائب يجب فرضها بالطريقة التي تمكن الإيرادات الناتجة عنها من الارتفاع أو الانخفاض استجابة لمتطلبات الإنفاق العام، فمثلا إذا كانت الدولة بحاجة إلى دخل إضافي أثناء حدوث أزمة، فإن الضريبة يجب أن تكون قادرة على توليد هذا الدخل من خلال رفع معدلها.

3.2- أدوات السياسة الضريبية:

إتباع أي سياسة من قبل الدولة، يعتمد على توفير واقتناء مجموعة من الوسائل والأدوات التي يجب الاعتماد عليها من أجل تحقيق الأهداف، فمن أهم الأدوات التي تعتمد عليها السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها:[1]

[1]- لزهر ناشد، مرجع سابق، ص 50.

1.3.2- الإعفاء الضريبي:

يعني إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين بدفع الضريبة في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، كمنح المشروعات الاستثمارية إعفاءات ضريبية لسنوات معينة في بداية حياتها الإنتاجية، لهذا فإن الإعفاءات الضريبية يمكن استخدامها بطريقة تسمح بأن تمارس دورا في التأثير على حجم الاستثمارات في القطاع الخاص ونمط توزيعها بين الصناعات والقطاعات المختلفة، تكون هذه الإعفاءات إما دائمة أو مؤقتة.

2.3.2- التخفيضات الضريبية

تعني تقليص الوعاء الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني، مقابل التزامهم تقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.

3- القروض(الايرادات الائتمانية):

3-1- تعريف القرض العام وخصائصه:

تعتبر القروض العامة أحد مصادر الإيرادات العامة وذلك رغم الخلافات التي تثار بشأنها من حيث خطورة الاعتماد عليها، لما لها من مشاكل نتيجة الأعباء المتراكمة على القرض وخدمته، وقد تزايدت أهمية هذا المصدر لمعظم دول العالم وخاصة النامية منها التي تعاني نقص في موارد التمويل الذاتي.

3-1-1 تعريف القرض:

القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض[2].

لقد حظي موضوع القروض باهتمام كبير على مستوى الفكر الاقتصادي التقليدي والحديث.

لقد عارض الكلاسيك فكرة القرض العام واعتبروا أن التمويل عن طريق القرض يحمل الدولة عبئا ماليا يتمثل في أقساط الدين وخدماته، هذا بالإضافة إلى لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي لسداد القرض مما يؤدي إلى التضخم، وينجم عن هذا الأخير سوء توزيع الدخل الوطني بين الأفراد. أما الفكر الاقتصادي الحديث كان عكس الكلاسيك ، فقد نادى كينز بضرورة التدخل في الحياة الاقتصادية، وكانت نظرته اتجاه القروض أنها ذات دور إيجابي في زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الدخل وحد من البطالة، كما تعمل على تحقيق التوزيع الشامل للدخل عن طريق توجيه الأموال العامة نحو نفقات أكثر أولوية.

---

[1]- مصطفى الفار، مرجع سابق، ص 86.

[2]- مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 192.

3-1-2 خصائص القرض العام:

- يتم إبرام القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها كامل الحرية في طلب الحصول على القرض من عدمه، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض أو رفضه.

- يدفع القرض بشكل مبلغ من المال والشائع القروض أن تدفع بشكل نقدي بأي عملية كانت ويصل إلى الخزينة بالشكل النقدي.

- تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة تبعا لشرط الإتفاق لهذا يطلق على القرض ضريبة مؤجلة.

-يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض أي أن هذا الأخير يستند إلى التشريع.

3-1-3- أنواع القروض:

تنقسم القروض إلى ثلاث أنواع رئيسية هي القروض من حيث المصدر وحرية المكتتب والقروض من حيث المدة[1]:

أولا: تقسيم القروض العامة من حيث حرية المكتتب فيها:

1- **قروض اختيارية:** وهي القروض التي يكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة.

2- **قروض إجبارية:** وهي تلك القروض التي يكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية جبرا، علما أن هذا النوع من القروض تكون داخلية فقط .

ثانيا:تقسيم القروض من حيث فترة السداد:

1- **قروض قصيرة الأجل:** وفترة سدادها لا تزيد عن 5 سنوات وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة وهنا لها صورتان هما:

- حالة العجز النقدي وهنا يكون توازن الميزانية متحققا، لكن بعض الإيرادات متأخرة وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل تسمى سندات القصيرة.

- حالة العجز المالي وفي هذه الحالة تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل لفترة أطول من الأولى وتسمى سندات الخزينة غير العادية.

يتميز هذا النوع من القروض بالسيولة وقلة عنصر المخاطرة لكنها أحيانا تزيد من مشكلة التضخم.

2- **قروض متوسطة الأجل:** تتراوح مدتها من 3 إلى 10 سنوات.

3- **قروض طويلة الأجل:** هي تلك التي تزيد مدتها عن 10 سنوات غالبا ما تتخذ أجال القروض حسب حالة السوق، أي المدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال، وكذلك طبيعة المشاريع المعنية بالقروض ومركز الدولة المالي ومن أمثلة القروض المتوسطة نجد السندات الحكومية.

[1]- مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 193.

ثالثا: تقسيم القروض من حيث مصدرها[1] :

1- **القروض الداخلية:** وهي القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية، بمعنى آخر هي القروض التي تحصل عليها الدولة من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل إقليم الدولة هذا النوع من القروض لا يزيد ولا ينقص في الثروة الوطنية، كما لا يؤثر على سعر الصرف ولا على ميزان المدفوعات وإذ ما يؤدي فقط إلى إعادة توزيع الدخل.

2- **القروض الخارجية:** وهي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية أي تحصل عليها من الخارج سواء كانت حكومية أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي أو المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي.

وتلجأ الدولة لهذه القروض بسبب نقص المدخرات الوطنية أو عجز في ميزان المدفوعات وهي على عكس القروض الداخلية من حيث أنها :

- تؤثر في الثروة الوطنية بالزيادة عند الإصدار غير أنها تؤثر بالنقص عند السداد.
- تحسن من سعر الصرف وحالة ميزان المدفوعات عند الإصدار ولكنها تعمل العكس عند السداد.
- القرض الخارجي يمكن أن يؤدي إلى تدخل الجهة الدائنة في شؤون البلاد المدينة،سواء كانت هذه الجهة إحدى البلدان الأجنبية أو منظمة دولية.

4- الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة بأنها: وثيقة تحتوي على النشاطات والأهداف لفترة زمنية محددة مقرونة بمعلومات عن مصادر التمويل والإنفاق وكيفية الوصول إلى الأهداف المرسومة.[2]

كما تعرف أيضا بأنها: وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية محددة.

ويتضح من التعريفين أن الموازنة العامة ترتكز على عنصرين أساسين هما:

التقدير: أي تقدير الإيرادات العامة التي ينبغي على الدولة الحصول عليها لإنفاقها نفقة عامة من أجل إشباع حاجات أفراد المجتمع.[3]

---

[1]- مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 193- 194.

[2]- جمال لعمارة، تطور" فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001، ص 113.

[3]- عبد الكريم تقار، اليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014، ص 72.

الاعتماد أو الإجازة: تعني مصادقة السلطة التشريعية على برنامج الموازنة المقترح من طرف السلطة التنفيذية تحول هذه المصادقة الموازنة إلى قانون مالية، ومنه يمكن القول أن الموازنة العامة ماهي إلا مشروع حتى يتم اعتمادها من طرف السلطة التشريعية لتصبح ميزانية الدولة.

1.4- أهمية الموازنة العامة

اكتسبت الموازنة العامة أهمية متزايدة بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتظهر هذه الأهمية خاصة من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وسنحاول التطرق لها فيما يلي:

1.1.4- من الناحية السياسية:

تكمن أهميتها في أنها وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة، سواء من حيث تعديلها أو رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع منهج سياسي معين، تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.

2.1.4- من الناحية الاقتصادية:

للموازنة العامة أهمية اقتصادية كبيرة، فهي أداة تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني، إذ لم تعد أرقاما وكميات فقط حسب المفهوم التقليدي بل لها أثار على كل من حجم الإنتاج الوطني ومستوى النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته وفروعه، كما أنها تعكس التوجيهات الاقتصادية للحكومة، وتستهدف الموازنة العامة عملية التنمية باعتبارها أداة لتوجيه الموارد إلى مشاريع وبرامج إنمائية محددة.

3.1.4- من الناحية الاجتماعية:

تستخدم الميزانية العامة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة ذات الدخل المحدود.

2.4- القواعد الأساسية للموازنة العامة

يمكن القول أن الفكر المالي استقر فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة على خمس قواعد رئيسية هي:[1]

1.2.4- قاعدة السنوية:

وتستلزم هذه القاعدة أن تكون فترة الموازنة العامة التي يتم العمل بها هي مدة عام وهذا أنسب للمراقبة على الإنفاق العام من جهة، وتحصيل الضرائب من جهة أخرى وفي الدول التي تتبع نظام التخطيط الشامل، تكون موازنتها لمدة عام، ارتباطا بالخطة المالية السنوية المرتبطة بدورها بالخطة العينية السنوية.

---

[1]- بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة لحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016، ص 50.

2.2.4- قاعدة الوحدة:

وتقتضي هذه القاعدة بإدراج إيرادات ونفقات كل الأجهزة والمؤسسات والمصالح التابعة للدولة في موازنة عامة واحدة، ورغم ذلك فإن عددا من الحكومات تهدف إلى تفادي الرقابة البرلمانية، وتخرج عن هذه القاعدة لتنشئ موازنات مستقلة تماما لبعض أوجه النشاط.

3.2.4 – قاعدة الشمول:

تستلزم هذه القاعدة أن تدرج الإيرادات والمصروفات جميعها مهما ل شأنها وبدون إجراء مقاصة بينهما، كما لا يجوز المقاصة بين الإيرادات والمصروفات لوزارة أو مصلحة ما.

4.2.4- قاعدة عدم التخصيص:

وتقضي هذه القاعدة بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات.

5.2.4- قاعدة التوازن:

وتشير هذه القاعدة إلى ضرورة أن تتعادل نفقات الدولة مع إيراداتها، وذلك مع استبعاد القروض وخلق وسائل دفع جديدة.

3.4- مراحل دورة الموازنة العامة:

يقصد بدورة الموازنة العامة مجموع المراحل التي تمر بها الموازنة العامة من إعداد تنفيذ ومراقبة وإعادة إعدادها مرة ثانية لفترة مستقبلية، وتتمثل هذه المراحل في:

1.3.4- مرحلة التحضير:

كقاعدة عامة تقوم السلطة التنفيذية بتحضير الموازنة أي بتحديد الخدمات العامة التي يتعين أداؤها في السنة المالية المقبلة، وتقدير النفقات والإيرادات العامة وقد يشترك البرلمان مع الحكومة في البلدان التي توجد بها أنظمة برلمانية في اتخاذ المبادرة للقيام بهذه التقديرات الممثلة لمكونات الجدول المحاسبي التقديري.

2.3.4- مرحلة الاعتماد:

في حالة وجود البرلمان يلزم لبدء العمل بالتقديرات الواردة في الموازنة أن تعتمد هذه التقديرات بواسطة البرلمان يتم ذلك عن طريق مناقشة ما هو وارد في مشروع الموازنة بشان الخدمات العامة ثم مناقشة تقديرات الإيراد العام اللازم لتغطية هذا الإنفاق، وإذا اعتمدت الموازنة مثل ذلك إجازة للسلطة التنفيذية للقيام بتنفيذها.

3.3.4- مرحلة التنفيذ:

وتبدأ ببداية السنة المالية التي تغطيها الموازنة فتقوم الدولة بهيئاتها المختلفة بتحصيل الإيراد والإنفاق اللازم لأداء هذه الهيئات لوظائفها المختلفة .

4.3.4- مرحلة الرقابة:

ضمان حسن تنفيذ الهيئات العامة للموازنة تخضع هذه الهيئات للرقابة التي يختلف تنظيمها من بلد لأخر وتشمل: رقابة إدارية رقابة قضائية رقابة تقوم بها هيئة مستقلة، رقابة برلمانية.

المطلب الثالث: القواعد المتبعة لتحقيق الانضباط المالي ومؤشرات قياسه

1- تعريف الانضباط المالي:

يعرف الانضباط المالي fiscal discipline على أنه قدرة الحكومة على المحافظة على صحة عملياتها المالية وسلامتها في المدى البعيد [1]، كما يعرف الانضباط المالي بأنه قدرة الحكومة في المحافظة على تنفيذ العمليات المالية بشكل سلس ويضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل، وبشكل بسيط يمكن تعريف الانضباط المالي على أنه القدرة على إدارة النفقات والإيرادات المالية بنحو دقيق وبطريقة تستجيب للمستهدفات المالية الموضوعة بما فيها مؤشرات الموازنة العامة المعلنة، وضمن الخطط الاقتصادية المتوسطة وطويلة المدى.

ويعرف بعض الاقتصاديين الانضباط المالي على أنه سياسة أو فلسفة للمالية العامة التي ترتكز على عدة قواعد يتم من خلالها تحديد الانفاق العام بما يتلاءم مع الايرادات العامة التي يمكن الحصول عليها وتحديد نسب العجز والدين العام والعبء الضريبي بما يحقق الاستدامة المالية ويدعم تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.[2]

إن قدرة الحكومة على تنفيذ عملياتها المالية مرهون بالانضباط المالي لذا فالانضباط المالي يعرف على أنه قدرة الحكومة في المحافظة على تنفيذ العمليات المالية بشكل يضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل، ويمكن اعتبار الانضباط المالي وتخصيص الموارد بكفاءة وفقا للأولويات وتقديم الخدمات بأعلى المستويات كمقياس لتفوق نظام مالي على نظام مالي آخر.[3]

كذلك يعرف الانضباط المالي على أنه الضوابط المؤسسية التي تضع قيودا على القرارات السياسية المتعلقة بشؤون الميزانية.

ويمكن عن طريق الانضباط المالي تحقيق التوازن بين الايرادات العامة والنفقات العامة ضمن الموازنة العامة من خلال تركيز الحكومة على تحديد نفقاتها العامة في ضوء الايرادات المتحصل عليها اي عدم تجاوز الانفاق الحكومي للتخصيصات المقررة في الموازنة أو عدم تجاوز العجز المالي

---

[1]- فرج حسين مهجر والعاني عماد محمد علي، دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق (2004- 2016)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 59، العراق، 2018، ص 32.

[2]- حسين مهجر فرج، الاستقرار الاقتصادي بين سياستي الانضباط المالي والتعقيم النقدي في العراق، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2018، ص25.

[3]- وليد عبد الله عبد العزيز، اثر تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية على كفاءة ادارة المالية العامة في مصر، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مصر، 2017، ص2.

نسبة معينة من الناتج المحلي الاجمالي لذا فالانضباط المالي يعرف ايضاً بأنه عدم تجاوز الانفاق الحكومي المبالغ المقررة له في الموازنة العامة أو عدم تجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الاجمالي بحيث يكون تقدير الانفاق العام في ضوء الامكانيات المالية المتاحة وليس حسب الحاجات المالية التي تتقدم بها الوحدات والهيئات الادارية المختلفة.[1]

2- القواعد المتبعة في تحقيق الانضباط المالي

لقد حدد صندوق النقد الدولي عدة قواعد لتحقيق الانضباط المالي يمكن بيانها كالآتي:[2]

- **قواعد الدين Debtrules:** إن هذه القواعد تحدد هدفا صريحا لتحديد الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا النوع من القواعد يعتبر الأكثر كفاءة والأسهل في ضمان مستويات الدين العام عند مستويات مرغوبة، كما أن لدينا الدين العام قد يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة الحكومة مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

- **قواعد توازن الموازنة Budget balance rules:** توصف تلك القاعدة على أنها قاعدة للتوازن الكلي أو التوازن المعدل دورياً، والتوازن خلال الدورات يساعد على ضمان مستويات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ضمن مستويات محددة، فالتوازن الأولي أقل ارتباطا بالقدرة على تحمل الدين لان زيادة مدفوعات الفائدة لن تتطلب أية تعديلات حتى وإن أثرت على أرصدة الموازنة والدين العام، أن القاعدة السابقة لا تتضمن الإشارة إلى الاستقرار الاقتصادي في حين أن هذه القاعدة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتوازن الاقتصادي.

- **قواعد الإنفاق Expenditurerules:** تضع هذه القواعد حدودا دائمة على الإنفاق العام أو الإنفاق الجاري كقيمة مطلقة أو تحديد معدلات نمو النفقات أو تحدي النفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه القواعد تعمل على تقييد الإنفاق العام عندما تتحقق إيرادات كبيرة مفاجئة مما يسهل عملية الالتزام بحدود العجز، وتعمل قواعد الإنفاق على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق أكبر قدر ممكن من القدرة على مواجهة التقلبات الدورية عن طريق استبعاد بنود الإنفاق ذات الطابع الدوري مثل نفقات دعم البطالة.

- **قواعد الإيرادات Revenuerules:** تحدد قواعد الإيرادات العامة سقوفا أو أرضيات على الإيرادات العامة (الاعتيادية) والعرضية التي تهدف إلى زيادة تحصيل الإيرادات وعدم وضع عبء ضريبي مفرط، وهذه القواعد لا ترتبط بشكل مباشر بالسيطرة على الدين العام لكونها لا تقيد النفقات

[1]- عمرو هشام محمد، احمد حافظ حميد، دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 64، 2018، ص5.

[2]- حسني مهجر فرج، دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2016، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، العدد 59، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، العراق، 2018، ص 43.

العامة، إن وضع هذه الحدود للإيرادات العامة قد تشكل تحديا للإيرادات العامة خصوصا في ظل التقلبات الدورية الكبيرة خلال الدورات الاقتصادية.

3- مؤشرات قياس الانضباط المالي

يمكن عرض مؤشرات قياس الانضباط المالي كالآتي:

1.3- قياس الانضباط المالي عن طريق النفقات العامة:

يعتبر حجم النفقات الحكومية وطريقة تمويلها بالارتباط مع هيكل الاقتصاد من المحددات الأساسية لمستوى الاستقرار الاقتصادي، إذ إن زيادة مقدار النفقات الحكومية بالتزامن مع المرونة المرتفعة لزيادة النفقات التشغيلية من جانب وعجز الاقتصاد عن تلك النفقات كلها عوامل تساهم في تكوين الضغوط التضخمية، بحيث أن السيطرة على النفقات العامة يعد غرضا أساسا في كل موازنة، لذلك يتم وضع عدة قيود على الإنفاق العام لغرض ترشيد الإنفاق الحكومي وتحديد أولويات الصرف مما ينعكس على انخفاض نمو النفقات الحكومية سنويا فضلا عن انخفاض نسبة النفقات العامة والعجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.[1]

2.3- قياس الانضباط المالي عن طريق الإيرادات العامة:

يمكن استخدام الإيرادات العامة لبيان وجود انضباط مالي من عدمه، فكما أن هنالك قيوداً تفرض على النفقات العامة هنالك أيضا قيود تفرض على الإيرادات إذ أن النفقات العامة يتم تحديدها عادة عن طريق تحديد مقدار الإيرادات التي تستطيع الحكومة الحصول عليها، ويتم ذلك عن طريق تحديد حد أدنى وحد أعلى للإيرادات باعتبارها الممول الرئيس للنفقات الحكومية، إذ يجب أن لا تقل الإيرادات الضريبية عن الحد الذي يمكن الحكومة من القيام بواجباتها مع مراعاة العبء الضريبي للاقتصاد ككل الذي يعبر عن الجزء المستقطع من الناتج المحلي الإجمالي إلى الحكومة على شكل ضرائب إذ يجب أن لا تزيد الإيرادات الضريبية عن الحد المسموح به لأن ذلك يعني ارتفاع العبء الضريبي بشكل يفوق الطاقة الضريبية، وبالتالي فإن استدامة الإيرادات العامة تعد من المسائل المهمة في تحقيق الانضباط المالي وصولاً إلى تحقيق الاستدامة المالية، وكذلك تحديد الطاقة الضريبية الكلية للاقتصاد، أي النسبة من الناتج المحلي الإجمالي التي يمكن اقتطاعها وتحويلها إلى الحكومة دون أن تسبب أية آثار سلبية على الاقتصاد، فكلما ازدادت الطاقة الضريبية تمكن من تحقيق زيادات في الإنفاق الحكومي.[2]

---

[1]- حسن باسم عبد الهادي، البعد المالي في تصور بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة 2003-2015، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2016،ص 19.

[2]- عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ط 2، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010 ، ص119.

3.3- قياس الانضباط المالي عن طريق العجز في الموازنة:

يمكن اعتبار نسب العجز مؤشراً على عدم وجود حالة الانضباط المالي، إذ يجب أن يتم تخطيط الإنفاق العام في ضوء الموارد الاقتصادية المتاحة بما يحقق التعادل أو تخفيض الفرق بين الإيرادات والنفقات، ويرتبط العجز بالدين العام فزيادة نسبة العجز تتطلب ان يكون هنالك طرق لتمويل هذا العجز وعادة ما يتم اللجوء إلى زيادة الضرائب أو اللجوء إلى الاقتراض وما ينجم عن ذلك الاقتراض من مدفوعات فائدة تضاف إلى الانفاق العام مما يزيد من حالة العجز وهو ما ينعكس على عدم تحقق الانضباط المالي المرجو وبالتالي عدم تحقق الاستدامة المالية.

4.3- قياس الانضباط المالي عن طريق الدين العام الحكومي:

يعمل عدم الانضباط المالي على زيادة الإنفاق العام وهو ما يعني زيادة نسب العجز في الموازنة العامة الأمر الذي يتطلب زيادة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لغرض تمويل ذلك الإنفاق الحكومي، ولتوضيح العلاقة بين عجز الموازنة والدين الحكومي عن طريق المعادلة الآتية:

$$BD_T = (G - T)_T + rD_T\text{-}1$$

إذ أن: $(G - T)_T$ الدين العام **(**العجز في الموازنة، r مدفوعات الفائدة، $D_T\text{-}1$الدين العام تعكس المعادلة أعلاه أن الدين العام سيبقى في حالة تزايد طالما كان هنالك عجز في الموازنة العامة وهذا العجز سيبقى طالما كانت الإيرادات أقل من النفقات العامة بما فيها مدفوعات الفائدة على الدين العام، وهو ما يعني أنه كلما كان حجم الدين العام أكبر كان إمكانية تخفيض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات الضريبية لضبط نمو هذا الدين أكثر صعوبة.[1]

المبحث الثاني: التضخم

المطلب الأول: تعريف التضخم

يمكن أن نعطي أكثر من تعريف للتضخم، ونوجز في ما يلي مجموعة من التعاريف:

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما.

كما يعرف أيضا بأنه ارتفاع في المستوى للأسعار السلع والخدمات مصحوبا بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية.[2]

هو الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها بهذه الوحدة من النقد.[3]

---

[1]- العاني عماد محمد، الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية بغداد، 2012، ص7-8.

[2]- بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 73.

[3]- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 139.

وتستند فكرة المستوى العام للأسعار على أساس اختيار عدد محدود من السلع والخدمات المتداولة في السوق، أي مستوى أسعار متوسط من السلع والخدمات، ولا يوجد مستوى واحد للأسعار بل هناك أنواع مختلفة من مستويات الأسعار، حيث تتعدد طبقا لتعدد وتنوع الأغراض المقصودة من دراسة تغيرات الأسعار أو قيمة النقود.[1]

ويمكن إعطاء تعريف كامل لظاهرة التضخم إذ أنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار التي يصاحبها انخفاض في القدرة الشرائية للنقود، بسبب الإفراط في عرض النقود أو زيادة الطلب على السلع والخدمات مع ثبات عرضها، أو بسبب الزيادة في تكاليف الإنتاج في بعض القطاعات.

وعموما يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، لذا لا يعد تضخم الزيادات الطارئة في الأسعار لسبب أو آخر، من قبيل ارتفاع الأسعار بسبب العوامل الموسمية أو العرضية، كما أن الزيادة في الأسعار لا تكون لجميع السلع وقد ترتفع أسعار بعض السلع فيما يبقى البعض الآخر ثابتا، إضافة إلا أنه لا يشترط أن تكون زيادات الأسعار متساوية لجميع السلع فقد تكون الزيادات متباينة.

المطلب الثاني: أنواع وأسباب التضخم

1- أنواع التضخم

هناك أنواع متعددة من التضخم ولكنها ليست منفصلة عن بعضها البعض بل توجد خاصية مشتركة تجمع بين كل هذه الأنواع وهي عجز النقود عن أداء وظائفها كاملة، وفيما يلي إستظهار أنواع التضخم مستندين في ذلك على عدة معايير من بينها معيار" كينز" في كل نوع عن الآخر.

1.1- معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الإئتمان:

تحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الإئتمان، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار، والتأثير فيها ، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار نوعين من التضخم.

1.1.1 التضخم المكشوف أو الظاهر:

ويتجسد في الارتفاع المستمر للأسعار وتدخل الدولة أو أية عوائق تفرض ذلك نتيجة التغير الحاصل في الطلب بنسبة أكبر من التغير في عرض السلع والخدمات أي بفعل تأثير فائض الطلب ويسحب هذا الارتفاع في الأسعار لاحقا على ارتفاع الأجور والنفقات الإنتاجية المرنة.

2.1.1- التضخم المكبوت:

يقصد بهذا النوع من التضخم تدخل السلطات لتسيير حركة الأسعار، متخذة في ذلك مجموعة من الإجراءات تهدف إلى وضع حدود قصوى للأسعار، من أجل الحد من تفشي التضخم بالرقابة على

[1]- محمود حسين الوادي ، مرجع سابق، ص 74.

الصرف وتحقيق فائض في الميزانية، ولكن سرعان ما تضطر الدول لسحب هذه الإجراءات تحت ضغوط قوى التضخم فترتفع الأسعار وهذا ما حدث وفي الكثير من الدول خاصة تلك التي تدعم الأسعار وقد تخضع بعض للرقابة في حين تترك الأخرى حرة وتكون الرقابة على الأسعار بمستويات سواء كانت عامة أو خاصة ولا تستبعد فاضلا في الطلب لكنها تعطل آثاره لفترة من الوقت، أما الحكومات فتتدخل في النظام الاقتصادي لتبطئ من ارتفاع الأسعار ومنعها أن تصبح عامة.

2.1- معيار تعدد القطاعات:

يختلف التضخم الذي يحدث في سوق السلع عن التضخم الذي يحدث في سوق عوامل الإنتاج ويستند في هذه التفرقة على القطاعات الذي يحدث فيه التضخم ومن هنا ينقسم التضخم إلى نوعين:

1.2.1- التضخم في أسواق السلع

ويتضمن هذا التضخم، التضخم السلعي والتضخم الرأسمالي:[1]

- **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث" يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الدخل.

- **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها.

2.2.1- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج

ونجد أربع أنواع من التضخم:

- **التضخم الربحي:** وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار عن الادخار بصفة عامة، حيث تحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات السلع والاستهلاك والاستثمار.

- **التضخم الداخلي:** ويحصل هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ومن ضمن النفقات ارتفاع أجور الكافية للعمال.[2]

- **التضخم الكامل:** وهو تضخم حقيقي، فهو يسود لو تحققت في الاقتصاد حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج بحيث تغدو مرونة عرض هذه العوامل صفر، فإذا زادت كمية النقود فإن الأسعار تدفع إلى الإرتفاع بمعدل يتناسب تماما مع الزيادة في كمية النقود.

- **التضخم الجزئي:** يظهر هذا النوع من الزيادة في كمية النقود التي يصاحبها زيادة في نفقات الإنتاج للوحدة وزيادة حجم الإنتاج في نفس الوقت.

---

[1]- غازي حسين عناية، التضخم المالي، ط 2، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 60.

[2]- حلقوم الحاج، دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس سطيف 2010، ص 10.

3.1- معيار الضغط التضخمي

1.3.1- التضخم الجامح:

يتميز التضخم الجامح بسرعة تطوره، وإذا ما عجزت السياسة الإقتصادية من الحد من تسارعه فإنه قد ينقلب إلى تضخم مريع قد يهدد بإنهيار النظام النقدي، حيث يفقد النقد وظائفه الأساسية، وإن التضخم الجامح حتى ولو كانت معدلاته عالية فقد لا يؤدي بالضرورة إلى التضخم المريع.

2.3.1- التضخم الزاحف:

يعد هذا النوع من التضخم من أدنى مستويات التضخم إذا تبدأ الزيادة في الأسعار بصورة بطيئة وتدريجية ويكون فيها مستوى الإنفاق النقدي معتدلا نسبيا، لذلك فهو يأخذ أو يستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا وتكون زيادات الأسعار بنسب تتراوح غالبا بين (2%) و (3%) وقد ظهر هذا النوع من التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا أثناء الرواج الاقتصادي، ويأخذ التضخم الزاحف شكل الحالة التدريجية المتصاعدة غير المستمرة.[1]

3.3.1- التضخم الراكض:

عندما يكون الارتفاع أكبر من ذلك بكثير، يمكن إطلاق إسم التضخم الراكض على حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1973، 1974، 1979، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 26% عام 1973 وبنسبة 19 عام 1974 وبنسبة تقارب 25% عام 1979.[2]

4.3.1- التضخم الماشي:

عندما يكون الإرتفاع المستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10% سنويا، ويجب الحد من هذا النوع لأنه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة تصل إلى معدلات كبيرة.[3]

4.1- معيار العلاقات الإقتصادية الدولية

نتيجة للفجوة الصناعية والتكنولوجية بين الدول الصناعية والدول النامية نتيجة افتقار الدول النامية للوسائل التصنيعية الحديثة من جهة، وافتقار الدول الصناعية لبعض المواد الأولية على غرار المواد النفطية من جهة ثانية، مما جعل هذه الدول في حاجة للقيام بعمليات التصدير والإستراد مما ساهم في نقل اختلالات هذه الدول لبعضها البعض، الذي نتج عنه نوعين من التضخم هما:

---

[1]- ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 106.

[2]- ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص216.

[3]- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006، ص 38.

1.4.1- التضخم المستورد:

يظهر هذا النوع من التضخم بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج، ويعرف التضخم المستورد على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيع هذه السلع والخدمات في الأسواق المحلية.

2.4.1- التضخم المصدر:

نتيجة لعدم قدرة الدول النامية على تحويل مواردها الأولية ذاتيا إلى قدرة تصنيعية أو غيرها نتيجة لافتقارها إلى الوسائل التكنولوجية التي تتحكم بها الدول المتقدمة فإنها تقوم بتصدير هذه المواد الأولية بأسعارها التضخمية إلى الدول ذات الإمكانيات التصنيعية له.

5.1- معيار مصدر الضغط التضخمي:

ويمكن أن ينقسم التضخم حسب المعيار إلى:

1.5.1- تضخم جذب الطلب:

هي الحالة التي ترتفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء عن سوق السلع، أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة)، فعند الوصول إلى التوظيف الكامل تؤدي إلى الزيادة في الطلب وزيادة في الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض في الطاقة الإنتاجية للمجتمع.[1]

2.5.1- تضخم التكاليف:

يفسر التضخم تبعا لبعض الاقتصاديون من جهة العرض الكلي، والمقصود هنا إن ارتفاع نفقات الإنتاج على مستوى الاقتصاد يؤثر في العرض الكلي فينخفض هذا ، فيرتفع وبالتالي المستوى العام للأسعار، وتتنوع نفقات الإنتاج ولكن أهمها على الإطلاق أجور العمال، ولذلك فإن تفسير التضخم من جانب العرض يعتمد على القرض الخاص بارتفاع أجور العمال على مستوى الاقتصاد القومي، واشتهرت هذه النظرية لفترة طويلة باسم نظرية " دفع النفقة".

2- أسباب التضخم:

يرى معظم الاقتصاديين أن أسباب ظهور التضخم ترجع إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات أو الزيادة في تكاليف الإنتاج.

[1]- سويع جمال، دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2 ،الجزائر، ديسمبر 2020، ص101.

1.2- ارتفاع الطلب الكلي:

وهو الارتفاع في الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض، أي ينشأ هذا النوع نتيجة زيادة الدخول النقدية لدى الأفراد دون الزيادة في الإنتاج من الأفراد، أو بعبارة أخرى ينشأ تضخم الطلب يسبب الزيادة في حجم الطلب الكلي اتجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.[1]

2.2- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:

يحدث التضخم عندما يزيد الإنفاق الكلي ولا تقابله زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة مع افتراض وجود حالة تشغيل الكامل، وبالتالي فإن حركات جهاز الأسعار تكون نتيجة لصدمات الطلب الكلي المؤدية إلى وجود اختلال بين الطلب والعرض ومن ثم فإن حجم الإنفاق الكلي المتمثل خاصة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.[2]

3.2- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصرفية:

يعتبر توسع البنوك التجارية في فتح الائتمان والاعتمادات لمن يرغب من المنتجين والمنظمين عاملا في تزويد الأسواق بمبالغ كبيرة, فإذا أرادت الدولة زيادة التشغيل وبلوغه الاستخدام التام في الاقتصاد تشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، وبالتالي هذا الاستثمار زائد عن حجات الطلب على المنتجات الحقيقية الموجودة في المجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن الظاهرة التضخمية كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها المصارف يصبح للمنتجين.[3]

4.2- العجز في الميزانية العامة:

يعتبر إحداث عجز في الميزانية العامة للدولة سببا رئيسيا لنشأة التضخم خاصة ما نلاحظ على اقتصاديات الدول الأوربية، كما تعتبر هذه الطريقة سهلة تلجا إليها من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية وإقامة المشاريع التي تساهم في توفير الرفاهية للمجتمع.

5.2- تمويل العمليات الحربية:

تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، حيث نجد أن الدولة إذا رأت أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجا إلى اقرب مورد تمويلي المتمثل في الإصدار النقدي،

[1]- ناظم محمد الشمري، مرجع سابق، ص270.

[2]- غازي حسين غاية، مرجع سابق، ص ص 92-95

[3]- بن علي بلعزوز، مرجع سابق، ص 149 .

والحقيقة أن الحاجة إلى التمويل تبدأ قبل الحرب للاستعداد لها وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب.[1]

6.2- الارتفاع في معدلات الأجور:

يركز هذا التحليل على أن زيادة معدلات الأجور تمثل السبب المباشر والفعال وظهور التضخم من جانب الطلب الكلي فقط، مما يترتب عليه اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

7.2- التوقعات والأوضاع النفسية:

تظهر الفجوات التضخمية نتيجة الحالة النفسية للأفراد أكثر من كونها عوامل اقتصادية مؤثرة على ارتفاع الأسعار، تكون للظروف النفسية أثار فعالة في فترات الحرب التي تدفع إلى تعدد الحاجات الفردية مما يجعلهم يبحثون عن الإشباع، كما تساعد هذه التوقعات المستثمرين على زيادة حجم الاستثمارات والحصول على اكبر في ظروف التنبؤ بارتفاع الأسعار مستقبلا، ترفع الكفاية الحدية لرأسمال مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال بالنسبة إلى المعروض من السلع والخدمات.[2]

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التضخم

بالرغم من الشعور بالآثار التضخمية إلا أنه لابد من اللجوء إلى أسلوب لقياس مدى التضخم وحجمه لتقدير آثاره المختلفة وتقييم مشاكله بناءا على حسابات صحيحة وليس فقط الشعور بالتضخم، وقياس هذا الأخير هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي وبقدر ما يكون التشخيص صحيحا ودقيقا بقدر ما يكون الحل و العلاج صحيحا أيضا.

1- الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، والمقصود من أنها متوسطات نسبية، هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة.[3]

ولقياس التغير في المستوى العام للأسعار، يمكن استخدام عدة مقاييس يطلق عليها إحصائيا الأرقام القياسية و أهمها:

---

[1]- غازي حسين غاية، مرجع سابق، ص 98.

[2]- غازي حسين غاية، مرجع سابق، ص ص112- 113.

[3]- مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص226

1.1 – المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي:

و هو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع و الخدمات الداخلية في حساب الناتج المحلي الإجمالي ولذلك فهو يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة، و يتم حسابه بالطريقة التالية:

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإسمي (في السنة n)}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي في نفس السنة}} \times 100$$

2.1– الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك بدلا من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار لهذا الغرض. يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك و الذي يمكن حسابه بعدة طرق أهمها ما يلي:[1]

– الرقم القياسي البسيط:

و هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة، و تسمى بسنة الأساس حيث يتم احتسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

ونلاحظ من هذه العلاقة بأن الرقم القياسي البسيط لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي بالتأكيد تؤثر على القدرة الشرائية له، فالسلعة التي ينفق عليها 25 بالمائة من دخله كالمواد الغذائية مثلا تؤثر في قدرته الشرائية أكثر من السلعة التي ينفق عليها 01 بالمائة من دخله، لهذا السبب يلجأ الكثير من الاقتصاديين و الإحصائيين إلى استخدام الرقم القياسي المرجح.

ويحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع و الخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية:

[1]– مصطفى سلمان وآخرون، مرجع سابق، ص227

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = 100 \times \frac{\text{مجموع (الأسعار * الأوزان الترجيحية) الجارية}}{\text{مجموع (الأسعار * الأوزان الترجيحية) سنة الأساس}}$$

3.1- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:

ولحساب هذا الرقم، نستخدم كل من الإنفاق الاستهلاكي الكلي بأسعار السنة الجارية و يسمى الاستهلاك الاسمي، مقسوما على الإنفاق الاستهلاكي الكلي نفسه و لكن محسوبا على أسعار سنة الأساس و يسمى بالإنفاق الحقيقي بموجب العلاقة التالية:[1]

$$\text{الرقم القياسي العام} = 100 \times \frac{\text{الإنفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الأساس}}$$

وللرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة لأنه غالبا ما يستخدم في حساب الأجور الحقيقية للعمال والتي على أساسها تقوم المفاوضات بين النقابات العمالية مع أرباب العمل[2]، حيث أن:

$$\text{الأجور الحقيقية} = \frac{\text{الأجور الاسمية}}{\text{الرقم القياسي العام للمستهلك CPI}}$$

4.1- الفجوة التضخمية

هو عبارة عن قيمة فائض الطلب الكلي مقسوما على قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتقيس هذه النسبة الضغط الحقيقي الناتج عن الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع، مما ينعكس في صورة ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، وذلك وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الفجوة التضخمية} = 100 \times \frac{\text{الفجوة التضخمية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}$$

[1]- مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015، ص 30.

[2]- مقراني حميد، مرجع سابق، ص 31.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: دراسات سابقة حول الانضباط المالي

نتناول في هذا المطلب أهم الدراسات حول السياسة المالية والانضباط المالي فيما يلي:

1- دراسة مسعود دراوسي:

والتي جاءت بعنوان السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990/2004، أطروحة دكتوراه سنة 2007 بجامعة الجزائر 03، قام من خلالها الباحث بدراسة وصفية لدور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، وقد بين من خلال هذه الدراسة بأن التوازن الاقتصادي العام يعاني من مشكلات واختلالات متمثلة في نمو الاستهلاك بمعدل أعلى من نمو الإنتاج، وزيادة الإنفاق عن الإيرادات العامة المتاحة والمحدودة، وترجع هذه الاختلالات إلى عاملين رئيسين الصدمات الخارجية والسياسات الاقتصادية المنتهجة مما كان سببا في اختلال التوازن العام.

2- دراسة بن فراقي منى:

والتي جاءت بعنوان فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2011/1990 وهي مذكرة ماجستير سنة 2015 من جامعة الأغواط، قامت من خلالها الباحثة إظهار السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر، ومدى تحكمها في عجز الميزانية العامة للدولة، من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي الذي يضمن الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما يضمن توزيعها توزيعا عادلا على مختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثاني: دراسات سابقة حول التضخم

تتمثل أهم الدراسات التي تناولت كل من التضخم وطرق علاجه فيما يلي:

1- دراسة سعيد الهتهات:

دراسة اقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر من كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية من جامعة قاصدي مرباح ورقلة كان الهدف من الدراسة هو إبراز الأساس النظري والتحليل لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر بالإضافة أنه قام باقتراح نموذج يمثل تطور ظاهرة التضخم في الجزائر.

2- دراسة طيبة عبد العزيز:

سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994 (2003) رسالة ماجستير من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف حاول الباحث تحليل فعالية السياسة النقدية التقليدية وكذا البحث عن الشروط اللازمة لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر .

المطلب الثالث: دراسات سابقة حول علاقة الإنضباط المالي بالتضخم

ومن أهم الدراسات التي تناولت دور الإنضباط المالي في معالجة التضخم وهي كالآتي:

1- دراسة وديع خلف الله:

بعنوان السياسة المالية ودورها في معالجة ظاهرة التضخم دراسة حالة الجزائر 1990- 2015 من قسم علوم التسيير بجامعة أم البواقي سنة 2017/2016 وكان الهدف من الدراسة هو معرفة دور السياسة المالية في الحد من ظاهرة التضخم، وتم الاعتماد في هاته الدراسة على المنهج الاستقرائي ومن النتائج التي تم التوصل إليها هي أن السياسة المالية احدى ركائز السياسات الاقتصادية المعاصرة، وأن الإقتصاد الجزائري عانى من تأثير مجموعة من العوامل تمثلت في كون أن الإصدار النقدي في الجزائر ذو صبغة تضخمية، كما لعبت الرقابة على الأجور دورا متواضعا في تخفيض معدلات التضخم و السياسة السعرية لم تكن كافية للتحكم في الأسعار.

2- دراسة عبد الجليل شليق:

بعنوان استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر 1990- 2009،من قسم العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة سنة 2012 حيث هدفت هذه دراسة إلى معرفة مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر ودورها في ضبط معدلات التضخم من خلال دور السياسة المالية وتطور مفهومها ضمن خطط التنمية وبرامج الحكومة في الجزائر.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال دراسة هذا الفصل، تبين اختلاف أراء المفكرين في مجال الاقتصاد والمالية العامة في السياسة المالية إلا أن مجملها يتفق على أنها مجموعة من الإجراءات والتوجيهات المستخدمة من طرف الحكومة والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف المرسومة، فالسياسة المالية هي إحدى مكونات السياسة الاقتصادية وان كانت من أقوى السياسات فإنها لا تفي بالغرض إذا ما استخدمت بمفردها، وبمعزل عن السياسات الأخرى، لذلك وحتى تتم الاستفادة من هذه السياسة، وتحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين كل من السياسات المالية والنقدية الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات وتوزيع أفضل للموارد الاقتصادية والمالية.

ويعد التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إذ أنه ينجم عنه العديد من الآثار السلبية، وهذا ما أدى إلى تضارب الآراء المفسرة له لمختلف المفكرين الاقتصاديين واختلاف وجهات نظرهم حوله و أدى كذلك إلى البحث عن سبل مكافحة هذه الظاهرة بشتى الطرق والأساليب عن طريق مختلف السياسات المالية والنقدية وسياسات أخرى إذ يكمن في هذه السبل أنجع الأفكار المحاولة لحل هذه المشكلة الاقتصادية وبالتالي تحقيق استقرار أحد المتغيرات الكلية والوصول إلى التوازن الاقتصادي الذي يسعى اقتصاد أي دولة الوصول اليه.

الفصل الثاني

دور الانضباط المالي في استهداف معدلات التضخم في العراق كنموذج خلال الفترة من 2004 إلى 2021

تمهيد:

من أجل ضمان استدامة الأوضاع المالية للدولة لابد من اتباع سياسات مالية انضباطية عن طريق اجراءات وقواعد مالية خاصة، ويحلل هذا الانضباط المالي وفق مجموعة مؤشرات وضمن حدود و نسب معينة وسنتناول في هذا الفصل تحليل وتطور هذه المؤشرات والقواعد الاقتصادية في العراق التي يكون فيها الانفاق العام من الايرادات النفطية أكبر من قيمة الانتاج المحلي، لذلك يكون الاستيراد هو الوسيلة الأساسية لسد حاجات الطلب وسد النقص في السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهو أحد الأسباب الرئيسية للتضخم وذلك بسبب عدم وجود انضباط مالي حيث يشير الانضباط المالي إلى قدرة الحكومة على السيطرة على إنفاقها والحفاظ على ميزانية متوازنة،للحفاظ على استقرار الاقتصاد والتحكم في التضخم، ويقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** واقع وتطور السياسة المالية في العراق خلال الفترة (2004- 2021)
- **المبحث الثاني:** التضخم في العراق خلال الفترة (2004-2021)
- **المبحث الثالث:** دور الانضباط المالي في مكافحة التضخم في العراق(2004-2021).

المبحث الأول: واقع و تطور السياسة المالية في العراق من2004 إلى 2021

المطلب الأول: مسار السياسة المالية في العراق

1- المسار السياسي للسياسة المالية

تميزت المرحلة الممتدة بين (2004-2021) بإجراءات وتغيرات مهمة وعلى المستوى السياسي والاقتصادي، إذ شهدت سنة 2004 تغير نظام الحكم النظام السياسي، حيث كان يحمل في طياته الكثير من معالم التغيير على المستوى الاقتصادي، من خلال اجراء التغيرات في دور الدولة الاقتصادي، اذ كان ذلك ضروريا من أجل اعادة العراق إلى المحافل الدولية، كونه دولة ذات سيادة بالإضافة إلى مساعدة المنظمات الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل اعادة جدولة ديونه الخارجية بالمقابل التزامه بسياسات الإصلاح الاقتصادي المالي 2014 وإن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتغير نظام الحكم العراقي وإنشاء شكل جديد وطرق جديدة لإدارة النظام وشؤون الدولة بالشكل الذي فتح الباب واسعاً أمام الرؤى الأفكار المختلفة والمتضاربة في بعض الأحيان برزت إشكالية إدارة الشؤون السياسية عبر أي نظام من أنظمة الحكم المعروفة عالمياً للتعامل مع التركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الثقيلة والوضع السياسي الجديد الناشئ عن طبيعة الاحتلال والبيئة السياسية الداخلية والخارجية للعراق، أصبح العراق ساحة لصدامات سياسية، و أصبح بلدا يعاني من فراغ سياسي و امني، ودولة بلا مؤسسات سياسية وبلا هيئات سلطة، ولعل أبرز المؤشرات هو ظاهرة إنشاء الكثير من الحركات والأحزاب السياسية إلى درجة أصبح هناك أكثر من 250 حزب وحركة سياسية بعد أن كان النظام الحزبي الواحد هو السائد، وأتسم الوضع العراقي في هذه الفترة بوجود خلافات ووجود رؤى سياسية لتشكيل مستقبل العراق و شكل الدولة، فالتحول السياسي والاقتصادي الذي حصل في العراق منذ عام 2003 اتصف بالكثير من مظاهر التخبط والتناقضات، وكان للأطر التشريعية دور في ذلك وعلى ارض الواقع حيث كانت هناك كثير من العوامل المعرقلة لاتجاهات التنمية ومنها عدم الاستقرار السياسي علما أن العراق بدء يتجه إلى بناء نظام سياسي واقتصادي جديد بعد التغير السياسي، وفي ظل حكم سلطة الائتلاف المؤقتة والحكومات المتعاقبة والى الوقت الحاضر شهد العراق تزايد لظاهرة بارزة وهي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

2- المسار الاجتماعي للسياسة المالية:

تمثل المسار الاجتماعي للسياسة المالية بالبطاقة التموينية بالسلع المدعومة، والتي توفرها الحكومة بنظام التوزيع العام الذي يشكل أهم شبكة اجتماعية للسكان، إذأن هذا البرنامج اتخذ كحل من الحكومة القائمة آنذاك على العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق في عام 1991،

وكان هذا النظام يغطي حوالي (90%) من السكان ولولا القيام بوضع هذا النظام، لكانت وضع الأمن الغذائي في العراق اكثر سوءا.

ان التخصيصات المرصودة البطاقة التموينية بدأت بالانخفاض بداية عام 2006، في اطار الاتفاقية العراقية مع صندوق النقد الدولي، وما جاءت به تلك الاتفاقية من شروط، ومن بين هذه الشروط هو الغاء الدعم الحكومي باعتبار أن الغاء الدعم عن البطاقة التموينية من الوصفات المهمة للمؤسسات الدولية على طريق معالجة اختلالاتها الرئيسية على الصعيد الاقتصادي الكلي، وبشكل خاص عجز الموازنة العامة للدولة وايضا العجز في ميزان المدفوعات، عبر تقليص الطلب الكلي إذ أن معدل العجز في الموازنة العامة ونسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي، هو سبب نمو الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، وبدوره يؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في التوازن الاقتصادي.[1]

أن تخصيصات البطاقة التموينية انخفضت من (6) ستة مليار دينار عام (2006) الى (3,5) ثلاثة مليار دينار ونصف عام 2010 وبنسبة انخفاض بلغت نحو (41,6%) للمدة 2005-2010 واستمرت التخصيصات بالانخفاض، وأن هذا الانخفاض يعود الى تقليص المفردات الخاصة بالبطاقة التموينية، اضافة إلى حجبها عن شرائح معينة كون دخلها الشهري يزيد عن مليون ونصف المليون دينار شهريا ، في اطار السياسات التي تروم اصلاح نظام البطاقة التموينية ضمن الجهود الحكومية للإصلاح الاقتصادي ، وقد تعددت الدراسات واللجان لهذا الغرض، وكان من بين أهم الانتقادات لهذا النظام هي:[2]

أن التوزيع العام وشمول جميع الاسر لا يحقق الهدف منه، وهو ايصال الدعم الى مستحقيه من الفقراء فعلا، بعض الدراسات اعتبرت أن نظام البطاقة التموينية، هو شبكة أمان فاعلة، الا أنها غير كفوءة وكذلك مكلفة أذ أن ايصال ما قيمته دولارا واحدا من المواد الغذائية لفردا واحد يكلف حوالي (6,20) دولار، وهي كلفة عالية حسب المقاييس، اضافة الى ذلك تخلف النظم المحاسبية والادارية المسؤولة عن ادارة تلك البرنامج مما جعله عرضة للفساد الاداري، ومن الانتقادات ايضا هو أن نظام البطاقة التموينية يعمل على ايجاد فائض في عرض السلع التي يقدمها، مما يؤدي الى انخفاض اسعارها دون سعر التكلفة الحقيقية للسلع، مما يؤدي الى التدهور في انتاجها على المستوى المحلي، اضافة أن النظام يعمل على تخفيض الطلب على السلع المنتجة محليا، الأمر الذي جبر الكثير من المزارعين على ترك مزارعهم للبحث عن اعمال اخرى في مدن اخرى، كما تشكل

[1]- وزارة التخطيط، 2011، ص 153.

[2]- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموية -www.cosit.cov.iq 2009

البطاقة التموينية جزءا هاما من النفقات الحكومية، وأن التزام الحكومة بتوفي مفرداتها يساهم في خفض أسعارها في السوق، وربما دون المستوى العام للأسعار في البلدان المجاورة.[1]

3- المسار الاقتصادي للسياسة المالية:

في بداية عام 2004 شهد العراق تغيرا سياسيا عنيفا، تمثل ذلك بتغيير النظام السياسي القائم آنذاك ، وكان ذلك من قبل الاحتلال الامريكي، إذ حاولت ادارة الاحتلال بعد نجاح عملية التغيير أن تطبق السياسة اللبرالية في العراق والمستوحاة من النظرية الكنزية والنظرية النيوكلاسيكية ولكن لم تطبق تلك السياسة لأنه لا يمكن أن يكون الاقتصاد العراقي اقتصادا قياسيا أو نمطيا، في ظل ظروف الفوضى والاضطرابات وعدم وضوح الرؤية التي شهدها البلد بعد عام 2004، أي أنه لا يصلح لتطبيق النظريات الاقتصادية فيه، لأن هذا التوجه يمكن تطبيقه في اقتصادات حققت تطورا معقولا ولديها قواعد انتاجية، كذلك لديها نمطا اقتصاديا واضحا، الا أن العراق يفتقر للأسس الضرورية وضعف القاعدة الانتاجية وخاصة في مجالي الصناعة والزراعة، بالإضافة الى تدهور البنى التحتية التي تساند القطاعات الانتاجية، والاهم من ذلك الوضع الامني وعدم توفر مناخ مناسب للاستثمار الملائم، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، كذلك افتقار البلد الى قاعدة معلومات متكاملة ودقيقة من اجل الاعتماد عليها، ونتيجة للأحداث الطائفية والعنف الاجتماعي والسياسي وانعدام الامن بعد 2004 واستمرار هذه الاضطرابات، فشلت الحكومة في تحسين الوضع الاقتصادي المتدهور في البلد وعلى الرغم من وفرة الموارد المالية، ويعزى ذلك الى انخفاض كفاءة الانفاق العام ودور السياسة المالية السلبي بالإضافة الى البنك المركزي وسياسته النقدية المتشددة، والتي كان هدفها وتركيزها الأساس هو معالجة التضخم، وأهملت تقريبا هدف التشغيل والنمو، وايضا غياب التكامل والتنسيق بين كلا السياستين.

[1]- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، التحليل الشامل الأمن الغذائي والفئات الهشة، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، 2008، ص 17.

المطلب الثاني: مؤشرات الانضباط المالي في العراق

تؤثر السياسة المالية للحكومة على الاقتصاد من خلال الإنفاق والضرائب، اذ تعمل جنبا إلى جنب مع السياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي، وتؤثر أيضًا في الاقتصاد من خلال المعروض النقدي وأسعار الفائدة، وتمتلك الحكومة أداتين ماليتين رئيستين للتأثير في الاقتصاد وهذه الأدوات هي الإيرادات العامة والنفقات العامة ويتكون الإنفاق الحكومي من نفقات رأسمالية، وهي ما تنفقه الحكومة على المرافق العامة مثل المدارس والمستشفيات، وتزيد هذه النفقات رصيد رأس المال للبلد؛ لأن هذه التسهيلات تشجع الاستثمارات التي تزيد من الإنتاجية الإجمالية للبلد، والإنفاق الحكومي الجاري، يشمل السلع والخدمات التي توفرها بشكل منتظم مثل الدفاع، والصحة، والتعليم.

كما تشمل التحويلات وهي مدفوعات تقوم بها الحكومة من خلال نظام الضمان الاجتماعي، وتشمل اعانات البطالة، وإعانات الأطفال، وإعانات الإسكان، والإعفاءات الضريبية، وهذه المدفوعات لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي؛ لأنها غير مرتبطة بعوامل الإنتاج.

أما الايرادات، فتشمل الضرائب والرسوم والاعانات القروض، وتشمل الضرائب المباشرة، وهي الضرائب التي تفرض على الأرباح، والدخل، والثروة، والضرائب غير المباشرة، وهي الضرائب التي يتم فرضها على سلع معينة مثل السجائر، والكحول، والوقود، والخدمات مثل ضريبة القيمة المضافة. اذ أن المقصود بأدوات السياسة المالية، هو أن توزع الحكومة كلاً من: الضرائب، وتوزيع جهات الإنفاق، وطريقة التحكم في الدين العام، وفائض الدخل.

1- تحليل مؤشرات ترشيد الانفاق العام يتم تحليل مؤشرات ترشيد الانفاق العام من خلال مؤشرات عدة كما تم ذكرها في الجانب النظري، وسيتم الاقتصار هنا على البعض من هذه المؤشرات ذات العلاقة بموضوع البحث وهي:

- مؤشر إنتاجية الانفاق العام

يمكن تحليل إنتاجية الانفاق العام من خلال معادلتها :

الإنتاجية (MPG) التغير في النفقات العامة التغير في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول (1.2) : نسبة التغير في الانفاق العام ونسبة التغير في الناتج الداخلي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)

السنة	التغير في الانفاق العام	التغير في الناتج المحلي الاجمالي	إنتاجية الانفاق العام
2004	-	-	-
2005	-2	38	-0.05
2006	21	29	0.72
2007	4	16	0.29
2008	71	40	1.74
2009	-17	-16	1.03
2010	26	24	1.08
2011	12	34	0.36
2012	33	16	1.97
2013	13	7	1.74
2014	5	-2	-1.96
2015	-43	-26	1.62
2016	-4	1	-4.10
2017	12	12	0.99
2018	7	21	0.33
2019	38	4	8.16
2020	-31	-28	1.11
2021	35	49	0.70

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، الإحصاءات المالية لسنوات (2004-2021).

من خلال الجدول يتضح أن إنتاجية الانفاق العام موجبة أكبر من الصفر حيث ان زيادة الإنفاق العام الى الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لأغلب سنوات المدة (2004-2021) هي ضعيفة اغلبها

اقل من (01) مليون دينار باستثناء سنة 2019 التي عرفت مساهمة الانفاق في الناتج إلى 8 كما أن الزيادة في الانفاق العام أدت إلى تأثير سلبي في الناتج المحلي الإجمالي، و كذلك في سنوات 2005، 2014، 2016 إذ كانت الإنتاجية سالبة وذلك لأحداث اقتصادية عالمية او محلية متمثلة بالتدهور وسوء الأوضاع التي أعقبت سقوط النظام السياسي 2003 و الازمة المزدوجة (انخفاض أسعار النفط وهجمات داعش الإرهابي)، حيث بلغت اعلى إنتاجية (8.16) مليون دينار سنة 2019 بينما بلغت أدنى إنتاجية (4.10-) مليون دينار سنة 2016.

الشكل (1.2): تمثيل بياني يوضح نسبة التغير في الانفاق العام ونسبة التغير في الناتج الداخلي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)

التمثيل البياني من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1.2) باستخدام برنامج (excel-07).

2- مؤشر الإيرادات الريعية (النفطية):

الإيرادات الريعية (النفطية) تعد احدى طرق قياس سياسة ترشيد الانفاق العام في البلد، وتشكل نسبة الإيرادات الريعية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة (الإنتاجية) نسبة لا تتجاوز (9%)، إذ تعد الإيرادات النفطية من اهم المصادر المعتمدة لتوفير الحيز المالي في الدولة بشرط استثماره لا يجب تبديده، فعندما تكون النسبة من الإيرادات النفطية للإيرادات العامة كبيرة دل ذلك على عدم تفعيل مصادر أخرى للإيرادات العامة، ومن ثم فان اقتصاد البلد يعتمد غالباً على الايراد النفطي بحيث يحجم من الفرصة التي تحققها الإيرادات النفطية لتوفير حيز مالي ومن ثم تطبيق ترشيد الانفاق العام، اذ يتم استهلاك الحيز لغرض الانفاق العام والإطاحة بفرصة استثمار الحيز المالي المتكون وتنمية حجمه، وكذلك من خلال ملاحظة نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كانت النسبة كبيرة يتضح من خلالها اعتماد البلد على القطاع النفطي في تكوين ناتجه المحلي الإجمالي وعدم تنويع اقتصاده بمشاركة القطاعات الأخرى.

جدول (2.2) : الإيرادات النفطية ونسبتها من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)

السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات العامة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإيرادات الريعية/الإيرادات العامة%	نسبة الإيرادات الريعية/الناتج المحلي الإجمالي%
2004	32,627,203	32,988,850	53,235,358	98.90372959	61.28859507
2005	39,480,069	40,435,740	73,533,598	97.63656854	53.68983713
2006	46,908,043	49,055,545	95,587,954	95.62230529	49.07317401
2007	53,162,592	54,964,848	111,455,813	96.72107526	47.69835738
2008	79,131,752	80,641,041	157,026,016	98.12838602	50.39403916
2009	51,719,059	55,243,525	130,643,200	93.62012833	39.58802219
2010	66,819,670	70,178,223	162,064,565	95.21425186	41.23027757
2011	98,090,670	103,989,088	217,327,107	94.32784909	45.13503693
2012	116,597,076	119,817,223	254,225,490	97.31245065	45.86364491
2013	110,877,542	113,840,075	273,587,529	97.39763611	40.52726468
2014	97,072,410	97,618,557	266,332,655	99.44052953	36.44780622

2015	51,312,621	66,470,252	194,680,971	77.19636899	26.35728635
2016	44,267,063	54,409,270	196,924,141	81.35941357	22.47924646
2017	65,071,929	77,335,955	221,665,709	84.14188329	29.35588427
2018	95,619,820	106,569,834	268,918,844	89.7250342	35.5571289
2019	99,216,318	107,566,995	281,484,644	92.23676649	35.24750643
2020	54,448,514	63,199,689	201,249,143	86.15313598	27.05527745
2021	95,270,298	109,081,464	301,439,533	87.33866828	31.60511067
المعدل				92.35978784	39.92186088

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، الإحصاءات المالية لسنوات (2004-2021).

ما يلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات الريعية (النفطية) للمدة (2004-2021) وصلت مقدارها الأعلى (116,597,076) مليون دينار سنة 2012، بينما كانت أدنى مقدار لها (32,627,203) مليون دينار سنة 2004، وبشكل عام كانت معدل نسبة الإيرادات النفطية للإيرادات العامة والتي بلغت (92.3%) وتدل هذه النسبة أن الاقتصاد العراقي معتمد بنسبة كبيرة جداً على الايراد النفطي في تمويل ايراداته العامة، ومن ثم تذهب الإيرادات النفطية لأغراض الانفاق العام من دون الاستفادة منها في مجالات الاستثمار وما يحققه من عوائد، ومع هذا الوضع يصبح من غير الممكن تكوين حيز مالي للدولة تلجا له وقت الازمات، أما فيما يخص معدل نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي فسجلت (39.9%) وهي نسبة عالية مقارنة بالنسبة لدى الدول المتقدمة التي لم تتجاوز (9%).

يتضح مما سبق أن الاقتصاد العراقي معتمد تماماً على القطاع النفطي في تكوين ايراداته العامة وتمويل نفقاته، وكذلك في تكوين ناتجه المحلي الإجمالي، وعليه يجب القيام بخطوات جادة لأجل استثمار إيرادات النفط بإقامة مشاريع ذات الأولوية لما تحققه من مردود عالي، ومع هذه الإجراءات يتم تفعيل دور قطاعات منتجة أخرى دون الاعتماد الكامل على الايراد النفطي، وايضاً تعمل على الاسهام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك يتكون حيز مالي للدولة من الإيرادات النفطية ، ويتم ذلك من خلال اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام للتحكم بالموارد المالية المتحصلة بعقلانية وحكمة بالإضافة للرقابة لما يتم القيام به لحين إنجازه والانتهاء منه وتحقيق نتائجه المرجوة.

3- مؤشر الإيرادات الضريبية:

تعد الإيرادات الضريبية مؤشراً للحيز المالي كما تمت الإشارة إليها في الجانب النظري ومن ثم سياسة ترشيد الإنفاق العام، وتعد (24%) هي النسبة المقررة من الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة، فيتم مقارنة هذه النسبة مع النسبة المتحققة في العراق لمعرفة الفرق بينها وبين نسبة الدول المختارة، ومن ثم معرفة سياساتها المتبعة ليتم الاستفادة منها في العراق.

جدول (3.2) : الإيرادات الضريبية ونسبتها من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)

السنة	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية/الإيرادات العامة%	نسبةالإيرادات الضريبية/الناتج المحلي الإجمالي%
2004	159,644	0.483933208	0.299883397
2005	495,282	1.224861966	0.673545173
2006	480,145	0.97877824	0.502307017
2007	1,397,991	2.543427392	1.254300662
2008	985,837	1.222500339	0.627817622
2009	3,334,809	6.036560846	2.552608172
2010	1,532,438	2.183637508	0.945572525
2011	1,783,593	1.71517323	0.820695138
2012	2,633,357	2.197811745	1.035835156
2013	2,876,856	2.527103043	1.051530386
2014	1,885,127	1.931115413	0.707809187
2015	2,015,010	3.031446308	1.035031821
2016	3,861,896	7.097864022	1.961108466
2017	6,298,272	8.144041151	2.84133799

2018	5,686,211	5.335666564	2.114471011
2019	4,014,531	3.732121549	1.426198937
2020	4,718,190	7.465527243	2.34445222
2021	4,536,242	4.158581883	1.504859683
المعدل		3.445008425	1.316631365

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، الإحصاءات المالية لسنوات (2004-2021).

عند النظر للجدول يلاحظ أن مقدار الإيرادات الضريبية متذبذبة للمدة (2004-2021)، وقد سجلت أعلى مقدار سنة 2017 والذي كان (6,298,272) مليون دينار، بينما بلغ مقدارها الأدنى سنة 2004 والذي بلغ (159,644) مليون دينار، وكان معدل نسبتها للإيرادات العامة 3.445008425% وهي نسبة ضئيلة جدا تبين انخفاض مقدار الإيراد الضريبي الداخل في تكوين الإيرادات العامة ولتمويل النفقات العامة، ومن ثم عدم توفر الحيز المالي المتأتي من هذا المصدر، أما معدل نسبة اسهام الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي فكانت 1.316631365% وهي نسبة جداً قليلة مقارنة بالنسبة المقررة من قبل البلدان المتقدمة والتي هي (24%).

وبهذه النتائج يكون من المفترض تفعيل مصدر الإيراد الضريبي للدور الذي يؤديه في تكوين الإيرادات العامة وتوفير الحيز المالي والتقليص من حجم الاعتماد على الإيراد النفطي على أن يكون التفعيل لهذا المصدر بفرض أنواع معينة من الضرائب ذات المردود العالي ودون أن تؤثر على الطبقات الفقيرة، وبالوقت الذي يتم التحصيل لهذه الضرائب لابد من تطبيق الرقابة المالية والإدارية، ومن ثم تنفيذ سياسة الترشيد المالي لتحقيق الأهداف المرجوة دون تبديد وهدر للمال العام.

4- مؤشرات ضبط الموازنة:

يمكن تحليل الانضباط المالي من خلال مؤشرات يستدل من خلالها على تحقيقه من عدمه، كما تم ذكرها في الجانب النظري:

- **مؤشر صافي الموازنة العامة:** صافي الموازنة العامة إما فائض أو عجز في الموازنة، فوجود فائض في الموازنة أمر جيد، أما في حالة وجود العجز فأقصى ما يمكن أن يصل إليه هو نسبة (3%) من الناتج المحلي الإجمالي، إذ هي النسبة المسموح بها في الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء وفق ما نصت عليه اتفاقية "ماستريخت"، ومع هذه النسبة يوجد حيز مالي لكنه ضعيف، وعند تجاوز نسبة (3%) يعني ذلك عدم وجود ضبط وعلى الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة العجز.

جدول (4.2) : صافي الموازنة العامة ونسبته للناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة	صافي الموازنة فائض أو عجز	نسبة صافي الموازنة/الناتج المحلي الإجمالي%
2004	31,521,427	1,467,423	2.756481886
2005	30,831,124	9,604,616	13.06153413
2006	37,494,608	11,560,937	12.0945543
2007	39,307,836	15,657,012	14.04773029
2008	67,277,181	13,363,860	8.510602472
2009	55,589,062	-345,537	-0.264489082
2010	70,134,201	44,022	0.027163248
2011	78,757,665	25,231,423	11.60988307
2012	105,139,574	14,677,649	5.773476531
2013	119,127,555	-5,287,480	-1.932646572
2014	125,321,075	-27,702,518	-10.40147255
2015	70,397,515	-3,927,263	-2.017281391
2016	67,067,437	-12,658,167	-6.427940696
2017	75,490,115	1,845,840	0.832713372
2018	80,873,189	25,696,645	9.555538994
2019	111,723,523	-4,156,528	-1.476644673
2020	76,082,442	-12,882,753	-6.40139521
2021	102,849,659	6,231,805	2.06734828

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، الإحصاءات المالية لسنوات (2004-2021).

يوضح الجدول مؤشر صافي الموازنة العامة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021)، حيث كانت الموازنة متذبذبة بين تحقيق فائض وعجز مالي على طول السلسلة الزمنية حسب الإيرادات العامة المتحصلة والنفقات العامة المطلوبة، إذ ختمت سنة 2018 بأعلى مقدار فائض مالي متحقق على طول السلسلة الزمنية حيث بلغ (25,696,645) مليون دينار لارتفاع أسعار النفط الخام، أما أقل مقدار عجز مالي فكان في سنة 2014 حيث بلغ (27,702,518) مليون دينار نتيجة الأزمة المزدوجة انخفاض أسعار النفط وهجمات داعش الإرهابي، أما نسبة اسهام صافي الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي فبلغت أعلى نسبة سنة 2007 حيث بلغت14.04773029%)، أما النسبة الأدنى فكانت سالبة سنة (2014) (10.40147255- %)، يعد الفائض المتحقق في أي سنة من السلسلة الزمنية حيز مالي في الموازنة العامة للدولة، أما العجز في العراق فقد تجاوز نسبة (3%) والذي يعني ضعف في تطبيق ضبط مالي في الموازنة.

ومما يجدر الإشارة إليه وكما أظهرت تقارير تنفيذ الموازنات لوزارة المالية أن سمة الفائض المالي الفعلي هي السمة الغالبة للمدة (2004-2021) وسمة العجز المالي الفعلي هي الاستثناء وذلك لتحقق فوائض فعلية في معظم السنوات المذكورة، إلا أن العجز الظاهر في الموازنات هو عجز مخطط تضطر الحكومة لإعلانه لتأمين ما تحتاجه من نفقات في ظل غياب سياسة الترشيد للفوائض المتحصلة واستثمارها الاستثمار الأمثل والاستفادة منها في توفير حيز مالي للدولة بعيداً عن الاسراف والتبذير والهدر، ومن خلال ما تم عرضه يتبين أن الحيز المالي متوفر نتيجة لوجود الفوائض المالية لكن لم يتم استثماره والاستفادة منه بل تبديده واستهلاكه، وهذا يحتاج لإجراءات مناهضة جريئة وجادة لتصحيح المسار الخاطئ وعمل كل ما هو ممكن لمواجهة الأزمات والتحديات الاقتصادية برصيد مالي دون التخبط وعدم معرفة الكيفية التي من خلالها يتم التمويل.

5- مؤشر النفقات العامة إلى الإيرادات العامة:

في هذا المؤشر تم دمج قاعدة النفقات العامة مع قاعدة الإيرادات العامة، ليتم تفسير الضبط المالي من زاوية التوليفة المثلى متحققة بين النفقات العامة والإيرادات العامة ضمن الموازنة العامة بحيث تغطي الإيرادات العامة كامل النفقات العامة.

الجدول (5.2) : نسبة النفقات العامة إلى الإيرادات العامة للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)

السنة	نسبة النفقات العامة /الإيرادات العامة%
2004	96
2005	76
2006	76
2007	72
2008	83
2009	101
2010	100
2011	76
2012	88
2013	105
2014	128
2015	106
2016	123
2017	98
2018	76
2019	104
2020	120
2021	94

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، الإحصاءات المالية لسنوات (2004-2021).

يبين الجدول نسبة النفقات العامة إلى الإيرادات العامة، فكان الضبط المالي يتراوح بين التحقق وعدمه خلال سنوات السلسلة الزمنية نتيجة لقدرة الإيرادات العامة على تغطية كامل النفقات العامة من عدم القدرة، ومع عدم القدرة يتم اللجوء لتمويل هذه النفقات بطرق معينة من ضمنها الديون العامة، وبالرجوع للجدول فكانت أعلى نسبة نفقات عامة إلى إيرادات عامة متحققة سنة 2014 والبالغة (128%) أي تمويل النفقات بكامل الإيرادات مع الحاجة لتمويل إضافي بنسبة

(28%) والسبب لهذه النفقات في السنة هو هجمات عصابات داعش وما احتاجته الدولة من تجهيزات عسكرية فضلاً لتجهيزات أخرى ، أما ادنى نسبة تحققت خلال السلسلة الزمنية كانت سنة 2007 وهي (72%) ، ومع هكذا نسب يكون الفائض المتحقق من الإيرادات العامة تقريباً بحدود (30%) والذي لابد من استثماره الاستثمار الأمثل لمواجهة متطلبات سنوات أخرى كسنة 2014.

6- مؤشر الدين العام:

استخدم المؤشر الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لبيان تحقق الضبط المالي من عدمه، وان نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب اتفاقية "ماستريـــخت يجب أن لا تتجاوز (60%)، وقد تختلف هذه النسبة من بلد لآخر تبعاً للسياسات التي تقرها وتتبعها البلدان.

الجدول (6.2) : نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)

السنة	الدين العام	نسبة الدين العام /الناتج المحلي الإجمالي%
2004	191,946,839	360.6
2005	154,352,578	209.9
2006	100,729,183	105.4
2007	98,951,705	88.8
2008	81,403,058	51.8
2009	84,423,647	64.6
2010	76,813,642	47.4
2011	80,722,191	37.1
2012	81,760,519	32.2
2013	79,735,261	29.1
2014	79,332,303	29.8
2015	103,221,805	53.0
2016	110,324,575	56.0
2017	121,551,575	54.8
2018	166,627,374	62.0
2019	154,408,148	54.9

2020	101,679,999	50.5
2021	363,814,640	120.7
المعدل		83.81322582

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، الإحصاءات المالية لسنوات (2004-2021).

بين الجدول نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021)، وكما هو واضح أن العراق قد تجاوز النسبة المقررة وفق ما نصت عليه اتفاقية "ماستريخت" وهي نسبة (60%) خلال السلسلة الزمنية، فكانت أعلى نسبة متحققة سنة 2004 هي (360.6%) نتيجة لسقوط النظام وما خلفه من دمار بعد 2003، أما أدنى نسبة فكانت (29.1 %) سنة 2013، وشكلت النسبة بشكل عام (83.81322582%)، وان الدين العام في العراق موجود ومتراكم لسنوات يرجع الارتفاع في مستواه خلال المدة لحالات عجز الموازنة وعصابات داعش وما اعقبته من تخريب ودمار والنتيجة الحاجة لأموال طائلة لإعمار البنى التحتية فضلاً عن متطلبات الجائحة العالمية (كوفيد 19) من النفقات العامة، أما الانخفاض بالدين العام يحدث عندما يحقق النفط إيرادات ريعية عالية لان العراق يعتمد كلياً على الإيرادات الريعية فضلاً عن الوضع السياسي ومدى تحمله للمسؤولية في تخفيض الدين الخارجي من خلال مفاوضات دولية، ويتوقع سنة 2022 أن تكون خالية من الضوائق المالية وما يحتاجه من التمويل لارتفاع أسعار النفط، لكن هذا التعافي الاقتصادي الذي سيشهده العراق يعتمد على سقوف الانفاق العام، ومن هنا تبرز أهمية تفعيل سياسة ترشيد الانفاق العام للتأهب ولو بالشيء البسيط لأي طارئ مستقبلا.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الماليةفي العراق

تلعب السياسة المالية دورا في البلاد تبعا لنظام الحكم السائد فيها فمثلا في البلاد المتقدمة يكون الهدف منها تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد القومي و تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد وكذلك في توزيع الدخل والثروة، ومن الواضح أن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف الرئيسية، وذلك ينعكس على مختلف القطاعات في الاقتصاد القومي كما أنها تعمل على تنظيم مجمل العلاقات الاقتصادية في المجتمع.

ومن أهداف السياسة المالية ما يأتي:

1- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار،إن للسياسة المالية دورا كبيرا تلعبه في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وبشكل خاص في ظروف الكساد أو في ظروف الانتعاش من خلال تأثيرها على كل من مستوى التشغيل والأسعار وكذلك على مستوى الدخل

القومي ونظرا لذلك فأن الحكومة تقوم باتباع سياسة اقتصادية انكماشية عندما يصل الاقتصاد إلى حالة التضخم تتمثل في تخفيض الانفاق الحكومي وخاصة الإنفاق الاستهلاكي أو من خلال اتباع سياسة اقتصادية توسعية في أوقات الكساد عن طريق الزيادة في الانفاق العام أو التخفيض في الضرائب أو الاثنين معا.

2- تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية متمثلة في زيادة الانفاق الحكومي أو خفض الضرائب وبإيضاح أكثر أن السياسة المالية تقوم بتعبئة الموارد المالية من أجل توفير التمويل اللازم لاستثماراتها الاقتصادية والاجتماعية.

3- تحقيق مستوى التوظيف الكامل و يعني تحقيق مستوى التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية المتوفرة في المجتمع وأن الاهتمام بتحقيق هذا الغرض كان ولايزال هدف الحكومة في مختلف البلدان.

4- التخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل، تخصص الموارد في حال كون هذه الموارد نادرة أو محدودة مقارنة برغبات البشر التي تكون غير محدودة في الغالب، وان مورد معين يمكن أن يكون له العديد من الاستخدامات البديلة. لذا يجب التوازن في تخصيص هذه الموارد مع الرغبات المتزايدة في المجتمع.[1]

وفي حال لم تقم المجتمعات بمواجهة هذه التحديات المتمثلة بندرة مواردها والتقصير عن تلبية حاجاتها فمن المحتمل أن تأتي فترة تتدهور فيها المقدرة الإنتاجية للبعض من هذه الموارد ومن المحتمل أن يتوقف البعض الآخر في العطاء، أما بالنسبة لتوزيع الدخل فأنه يعد من الأهداف المهمة التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها بل أن يتفوق عليها من حيث الأهمية ذلك انه يحاول الحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين الأفراد ويساعد على التقريب فيما بين الطبقات الاجتماعية وتوفير الفرص الكفؤة للمواطنين وتطبيق العدالة الاجتماعية.

المبحث الثاني: التضخم في العراق خلال الفترة(2004-2021)

المطلب الأول: أسباب التضخم

كان سبب ارتفاع معدلات التضخم في العراق بعد عام 2003 هو ارتفاع أسعار المشتقات النفطية إذ بلغت (75,30%)، أما في سنتي 2005 و 2006 ارتفعت معدلات التضخم كان لسببين أساسيين هما: الأول كان الاختلالات في العرض الكلي في القطاع الحقيقي والتي كانت تركز على عجز قطاع الوقود والطاقة والانعكاسات السلبية على التكاليف كتكاليف الإنتاج والنقل والمواصلات، أما السبب الثاني فهو الاتساع في ظاهرة الإنفاق الحكومي الجاري وذلك بسبب الرواتب والأجور،

[1] -Encyclopedia .Britannica, About the sitewww.britannica.com

كذلك المدفوعات التحويلية نسبة إلى الناتج الإجمالي غير النفطي التي كانت (35%) للفترة (2005- 2008)، هذا ماساهم في زيادة الطلب الكلي والارتفاع في معدلات التضخم، إلا أنه في عام 2009 أخذت بالانخفاض نتيجة لانخفاض أسعار المشتقات النفطية وتوفرها، كما أن هذا الانخفاض يعود إلى تحسن سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، مع انعدام القيود الجمركية على استيراد السلع.

كذلك شهد معدل التضخم في عام 2011 تراجعا من 5,6% إلى اقل من 0,2% في عام 2017 وهذا الانخفاض كان نتيجة السياسة التي اتبعتها السلطة النقدية، كذلك نتيجة لنافذة بيع العملة، والتي يقوم بها البنك المركزي العراقي بشكل يومي كونها جزء من أداة عمليات السوق المفتوحة، وعلى الرغم من النمو الذي شهده عرض النقود فان معدلات التضخم حافظت على بقاءها ضمن مستويات مقبولة، ومسيطر عليها من قبل السلطة النقدية، والمحافظة على معدل تضخم ضمن المعدلات المقبولة أو المستهدفة بالرغم من النمو الواضح في عرض النقود في ظل غياب الية التعقيم، وكذلك غياب الجهاز الإنتاجي الوطني، والاعتماد الكبير على الاستيراد، فإن هذه الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى نمو في المستوى العام للأسعار، والذي من شانه أن يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم إلى مستويات غير مسيطر عليها لان البنك المركزي يحافظ على معدل تضخم ضمن المستويات المقبولة وذلك عن طريق التدخل في سوق الصرف الأجنبي ، وتعقيم عرض النقود.[1]

أما في عام 2015 فقد شهد عرض النقود انخفاضا كبيرا كان ذلك نتيجة لتراجع الانفاق الحكومي ويرجع ذلك إلى الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط ومن ثم تراجع الإيرادات العامة للدولة أما معدل التضخم في عام 2015، كان ضمن معدل مقبول (1,44%) وكان منخفضا قياسا بالعام الذي سبقه (2,24%)، وذلك يمكن اعتباره مؤشرا على نجاح السلطة النقدية في احتواءها للاقتصاد العراقي بعد الصدمة التي شهدها في النصف الثاني من عام 2014، ثم أستمر معدل التضخم بالانخفاض ففي عامي 2016 و 2017 اذ بلغ (1,46-%) و(0,19%)[2]، أما في عامي 2018 و 2019 كان معدل التضخم (0,4%) و(02-%) ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى سياسة البنك المركزي العراقي في الحفاظ على سعر صرف مثالي، والذي انعكس على انخفاض اسعار السلع المستوردة والتي قومت بالعملة المحلية، هذا ما وبصورة فاعلة في منع ارتفاع ساعد الأسعار.[3]

[1]- البنك المركزي التقرير السنوي 2016.

[2]- البنك المركزي التقرير السنوي 2017.

[3]- البنك المركزي التقرير السنوي 2019.

ويعتبر التضخم من أحد أهم معطيات السياسة الاقتصادية الكلية في اقتصادات دول العالم، إذ كان الاقتصاد العراقي في تسعينات القرن الماضي قد بدأت فيه سياقات التضخم تأخذ دورها وذلك بسبب الظروف التي مر بها البلد من حروب وعقوبات اقتصادية فرضت عليه، إذ انفرد العراق وكان حالة خاصة تختلف عن الدول الاخرى ، أي أنه بعد انتهاء العمليات العسكرية لم يتبعها انتهاء للأثر الاقتصادي وإنما فرضت عليه عقوبات اقتصادية استمرت لسنوات، وهناك عدة عوامل أدت إلى ظهور واستمرار ظاهرة التضخم في العراق منها:

1- تزايد النفقات العسكرية :

خاض العراق ثلاثة حروب من عام 1980 إلى 2003 أدت تلك الحروب إلى استنزاف إيرادات الدولة وتحويل الجزء الأكبر من تلك الإيرادات إلى المؤسسات العسكرية، إضافة إلى إيقاف كافة المشاريع العاملة في العراق وانخفاض الاستثمار وهروب رؤوس الأموال الكبيرة للبحث عن بيئة استثمار أمنة ومستقرة خارج البلد.

2- العقوبات الاقتصادية :

ادت هذه العقوبات إلى تدمير البنى التحتية للبلد، بالإضافة إلى انعدام الاستيراد والتصدير، وانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار،مما أدى إلى تعطيل الاقتصاد وتراجع معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير.

3- انعدام النهج الاقتصادي:

لم يكن الاقتصاد في العراق اقتصاد حر بشكل كامل، ولم يكن مدارا بشكل كامل، بل كان اقتصادا هجينا، لاعتماده على آليات ومناهج متناقضة فيما بينها، وخاصة بعد عام 2003، بالإضافة إلى عدم وجود برامج اقتصادية واضحة المعالم من قبل الدولة، هذا بدوره ادى إلى عدم اعادة اعمار البنى التحتية.

4- الإنفاق الحكومي:

بسبب قرارات الدولة بزيادة المرتبات والأجور للعاملين والموظفين في كل هياكل الدولة، الأمر الذي أدى إلى الارتفاع في الأسعار وانخفاض في القدرة الشرائية للنقود، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي.

5- عرض النقد:

من أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم، أي أن زيادة عرض النقد خلال مدة الدراسة هو ما سبب ارتفاع كبير في معدلات التضخم وايضا لعدم وجود مرونة بالجهاز الإنتاجي في العراق .

6- الانعدام في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي:

أي أن الجهاز الإنتاجي العراقي يوصف بأنه جهاز غير مرن تجاه التغيرات التي تحصل في الطلب هذا ما يؤدي إلى الارتفاع في أسعار السلع والخدمات في البلد.

-المطلب الثاني: مؤشرات قياس التضخم في العراق (2004-2021):

يقاس التضخم بعدة طرق من أهمها:

1 -قياس التضخم من خلال الأرقام القياسية لأسعار المستهلك:

يقاس التضخم بعدة طرق من أهمها الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والذي اعتمدت بياناته في البحث إذ يقوم قسم الأرقام القياسية بتنفيذ مسح سنوي لاحتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، و توفير بيانات عن الأسعار والأرقام القياسية للمستهلك ، كما يبين معدل التضخم في أسعار السلع سواء كانت محلية أو مستورد، فضلا عن توفير قاعدة بيانات لصانعي القرار والمخططين والباحثين بشأن الاقتصاد العراقي.

الجدول رقم (7.2): قياس التضخم من خلال الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق خلال الفترة (2004-2021)

معدل التضخم	سنوات
26.77	2004
37	2005
53.24	2006
30.77	2007
2.71	2008
-2.18	2009
2.43	2010
5.6	2011
6.09	2012
1.88	2013
2.24	2014
-2.3	2015
0.4	2016
0.2	2017
0.35	2018
-0.2	2019

2020	0.57
2021	6.0

https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.Cpi_Asource

نتيجة احتلال العراق سنة 2003 ألحق ضرر بالاقتصاد العراقي مما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام وضعف المرونة الإنتاجية والذي أدى إلى تزايد عجز الموازنة حيث شهدت ظاهرة التضخم معدلات معتبرة خلال الفترة (2004-2005)، بنسبة مرتفعة نتيجة المشاكل الأمنية ونقص في مختلف الطاقات، مما زاد من استيراد السلع لتلبية وتغطية احتياجات السوق في نهاية كل من سنة 2005 و2006 ظهرت عملية تصحيح المشتقات النفطية فكان سببا في ارتفاع الأسعار وواصل التضخم في الارتفاع إلى غاية سنة 2007 حيث قام باتباع سياسة نقدية في استهداف التضخم تتلاءم مع رفع قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأخرى، من خلال رفع نسبة الاحتياط القانوني وسعر الفائدة، حيث استقرت معدلات التضخم نسبيا إلى غاية بعد سنة 2008، حيث كان من المتوقع خلال سنة 2020 بسبب تفشي جائحة كورونا، وخلال سنة 2021 تم طرح مشروع الموازنة العامة لجمهورية العراق.

الشكل (2.2): المنحنى البياني لمعدل التضخممن خلال الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق خلال الفترة (2004-2021)

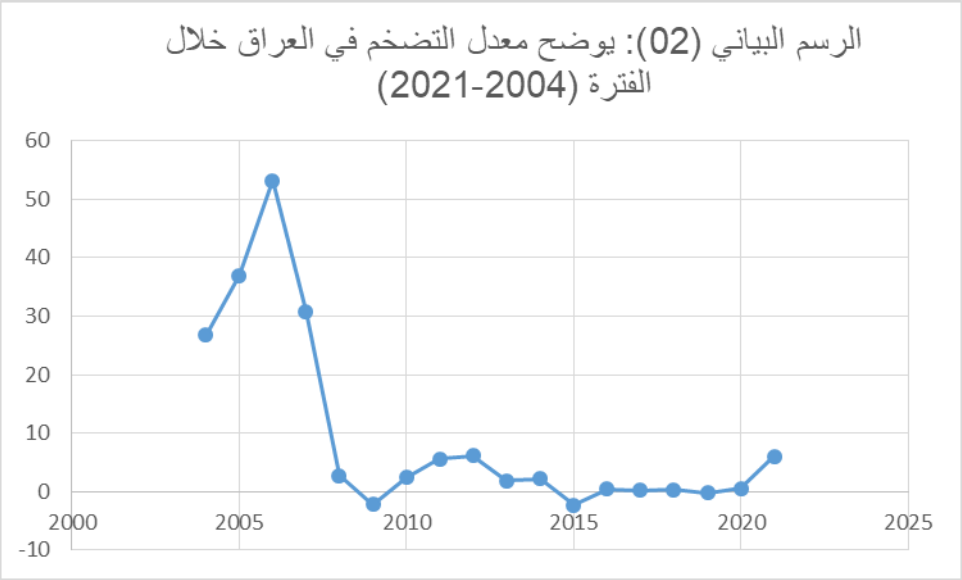

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق رقم (7.2) باستخدام برنامج (excel-07).

2 قياس التضخم من خلال الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية :

يستخدم مؤشر الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية لقياس تغيرات متوسط الأسعار لمجموعة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون على أساس دوري، يهدف هذا المؤشر إلى تقديم

صورة شاملة لتضخم الأسعار في البلاد و تحليل هذا المؤشر يسمح بفهم تغيرات مستويات الأسعار، وتقدير معدل التضخم السنوي، وهو عامل مهم في تحديد سياسات الاقتصاد.

الجدول رقم (8.2): الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية في الاقتصاد العراقي للفترة (2004-2021)

السنة	الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية
2004	42.80
2005	58.60
2006	89.80
2007	80.70
2008	91
2009	97.20
2010	100
2011	105.80
2012	112.20
2013	114.40
2014	116.90
2015	118.50
2016	119.20
2017	119.17
2018	119.18
2019	119.19
2020	120.30
2021	120.60

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد علىgro.ilwadlaknabla.atad//:sptth

يؤثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوة الشرائية للمستهلكين، لأنه يعني انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، أي انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحدة واحدة من النقود شراؤها في فترة زمنية محددة مقارنة بالفترات السابقة، ويؤدي كذلك إلى انخفاض قيمة العملة

المحلية مقابل العملات الدولية الرئيسة، كما يؤثر أيضاً على قرارات الاستثمار لأن الارتفاع الكبير في معدل التضخم يعني ارتفاع مستوى التكاليف التي سيتحملها المستثمر.

من خلال الجدول (8.2) تبين ارتفاع الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية في العراق بصفة مستمرة، حيث اخذت بالارتفاع خلال الفترة من 2004 إلى غاية سنة 2006، ثم انخفضت سنة 2007 وبعدها استمرت في الارتفاع خلال الفترة من 2008 حتى سنة 2021 حتى بلغت أعلى نسبة لها سنة 2021، وهذا بسبب الظروف والتقلبات التي مرت بها العراق.

الشكل (3.2):التمثيل البياني الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية في الاقتصاد العراقي للفترة (2004-2021)

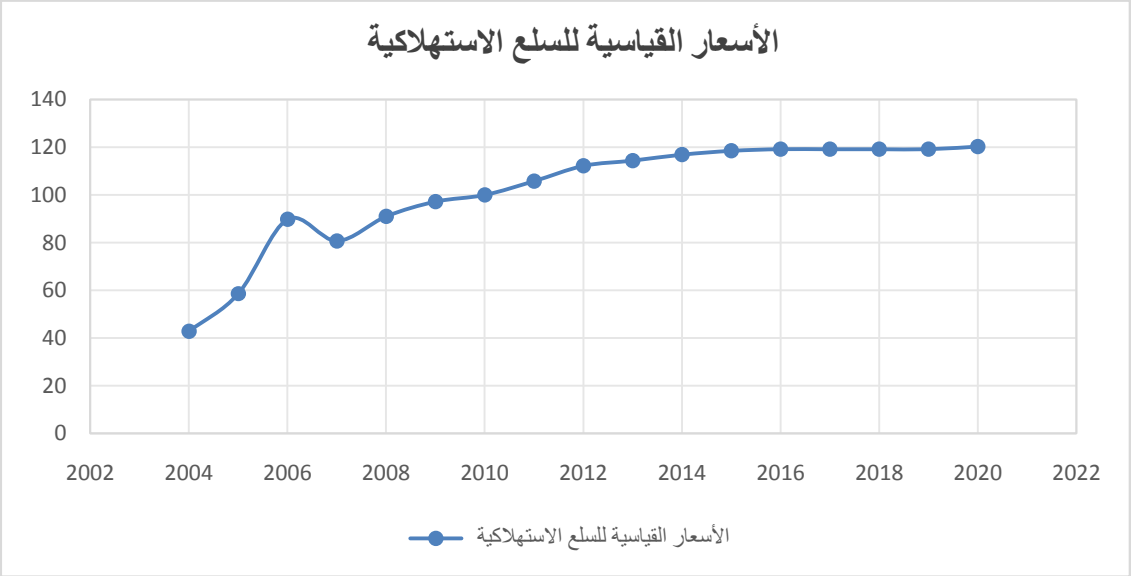

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق رقم (8.2) باستخدام برنامج (excel-07)

المطلب الثالث: انعكاسات التضخم في العراق:

إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي أو اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على الايرادات النفطية في تلبية احتياجاته مقابل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى نتيجة فشل معظم المشروعات الصناعية الإنتاجية بسبب سوء التخطيط والإدارة بالإضافة إلى تراجع الإنتاج الزراعي المحلي مما يجعله اقتصاد يعتمد على الاستيرادات من الخارج لتلبية فائض الطلب المحلي من السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية نتيجة ضعف مرونة جهاز الانتاج، وذلك بسبب اعتماده على الموارد النفطية، وفي ظل التقلبات الحاصلة في أسعار النفط فضلاً عن الاعتماد على الاستيراد وهذه الظروف جعلت الاقتصاد العراقي يتعرض إلى الصدمات الداخلية والخارجية والتي أدت إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي.

الاقتصاد العراقي لا يمتلك نهجاً اقتصادياً محدداً، وإنما كان اقتصادا غير مخطط بشكل كامل أو اقتصاداً حرا وانما يعتمد على نظريات ومناهج مختلفة تحمل التناقض فيما بينها، مع غياب برامج اقتصادية واضحة خاصةً بعد عام 2004 مما أدى إلى تأخر أعمار البنى التحتية والإنتاجية والخدمات العامة.

لقد مر الاقتصاد العراقي بظروف صعبة خلال مدة الدراسة أدت إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، وفي التسعينات خاض العراق حرب الخليج الثانية التي أدت إلى فرض عقوبات اقتصادية وتعويضات مالية واستمرت هذه العقوبات إلى سنة 2004 وقدرت الخسائر بنحو 200 مليار دولار ، وفي سنة 2004 بعد احتلال العراق تعرض الاقتصاد العراقي من خلال عمليات النهب والسلب والحرب إلى تدمير ما تبقى من البنى التحتية ونتيجة للظروف التي مر العراق بها يمكن بيان المشكلات التي عانى منها الاقتصاد العراقي وكالاتي:

1- ارتفاع حجم الدين الخارجي إذ تجاوز 125 مليار دولار تقريبا سنة 2004 .

2- توقف النشاط الاقتصادي نسبيا وتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد.

3- تدهور النشاط الاقتصادي الخاص ولاسيما في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي مع تحسن القطاع التجاري.

4- ارتفاع معدلات تضخم الاقتصاد العراقي إلى المستويات القياسية وخاصة خلال عقد التسعينات إذ اصبح التضخم من النوع الجامح والمستمر.

5- ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي إذ وصل إلى نسبة 93% تقريبا وهو اختلال ناتج عن غياب التنوع الاقتصادي.

6- تفاقم الفساد الإداري سواء على مستوى الادارات المحلية أم على مستوى الوزارات إذ أصبح العراق من أكثر البلدان انتشاراً للفساد الاداري على مستوى العالم.

7- ندرة مصادر الاستثمار المحلية والأجنبية، والغموض في حجم عائدات النفط وقنوات إنفاقها وعدم كفاءة الأداء في إدارة الثروة النفطية.

8- الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير إذ يتم استيراد أكثر من 90% من مدخلات الإنتاج في الصناعة من الخارج.

المبحث الثالث:دور الإنضباط المالي في مكافحة التضخم في العراق (2004-2021).

المطلب الأول: التشديد المالي في كبح التضخم في العراق

تواجه العراق تحديات اقتصادية ومالية كبيرة في ظل الظروف السياسية والأمنية التي يمر بها البلد، بالإضافة إلى التحديات الناجمة عن التقلبات في أسعار النفط والتي تشكل مصدر الإيرادات الرئيسي للبلاد، و يعتبر التشديد المالي أحد السياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة للتعامل مع هذه التحديات،حيث يُشير التشديد المالي إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتخذ لضمان تحقيق التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي، و يتضمن ذلك تقليل العجز في الميزانية وتحسين إدارة الديون،والتحكم في التضخم، وتعزيز النمو الاقتصادي، حيث يعتبر التضخم أحد التحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه البلاد.

الشكل (4.2):التمثيل البياني يوضح مقارنة منحنى التضخم مع متغيرات الانضباط المالي في الاقتصاد العراقي للفترة (2004- 2021)

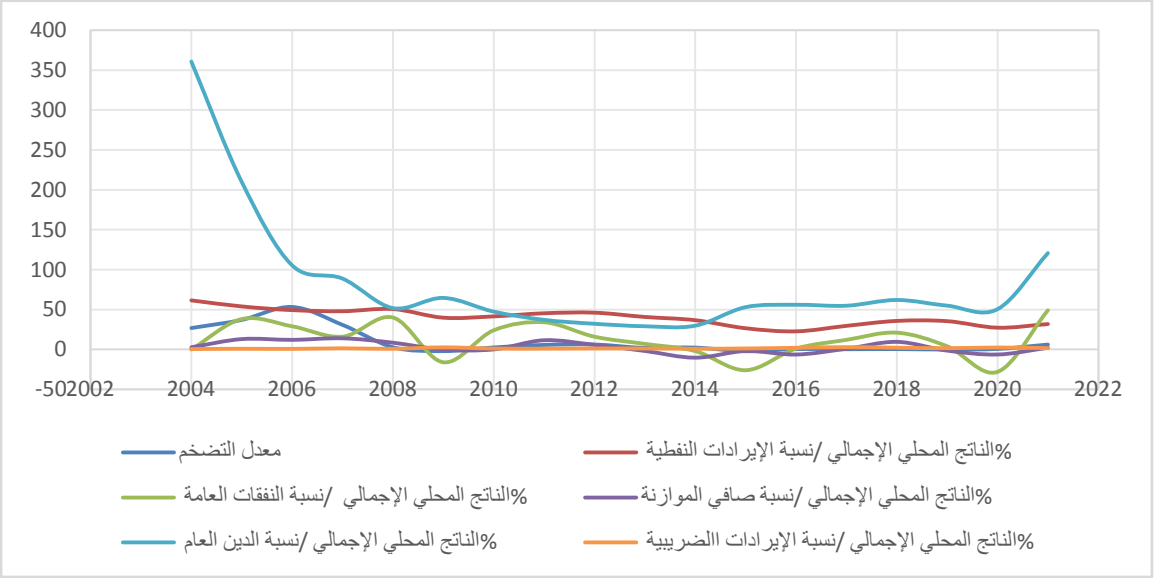

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول السابقة رقم (7.6.4.3.2.1)باستخدام برنامج (excel-07).

تنوعت أدوات السياسة المالية من إيرادات عامة (الإيرادات النفطية، الضريبية) ونفقات عامة، بالإضافة إلى الدين العام نتيجة عجز في الموازنة العامة، حيث تتدخل السياسة المالية باحدى أدواتها في تأثير على التضخم بحيث يعد أحد المؤشرات الموجهة للسياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار العام للأسعار، حيث يتأثر هذا الأخير بصدمات أسعار النفط حيث تؤثر على التضخم بالارتفاع والانخفاض حيث أن العراق يعتمد بدرجة الأولى على الإيرادات النفطية في الحصول على العملات الأجنبية فإن أي انخفاض في أسعار النفط العالمية يؤدي إلى تقليل الإيرادات

العامة ومن ثم حصول عجزا ماليا وفي المقابل إن صافي الموجودات الأجنبية ستنخفض أيضا، نتيجة الإختلالات في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2004-2021) الناتجة عن تذبذب في مختلف النسب وفي المقابل فإن للانضباط المالي ضرورة ملحة للحكومة لغرض ترشيد النفقات العامة في ضوء الإيرادات.

المطلب الثاني: انعكاسات الانضباط المالي على متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق

1- الإيرادات:

1-1 الإيرادات النفطية:

وفق الجدول (2.2) يتضح أن الإيرادات النفطية خلال الفترة (2004-2021)، وصلت إلى أعلى مقدار خلال 2012، وكانت أدنى مقدار خلال سنة 2004، وكانت أكبر نسبة مشكلة للإيرادات العامة هي الإيرادات النفطية مما يدل على أن الاقتصاد العراقي يرتكز بشكل كبير على قطاع النفط ويعتبر المصدر الأهم في تمويل برامج النمو، وتكوين الإيرادات العامة وتمويل النفقات مما ينعكس في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وهذا مايمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل (5.2): علاقة الإيرادات النفطية مع الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للفترة (2004- 2021) المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية(مليون دينار)

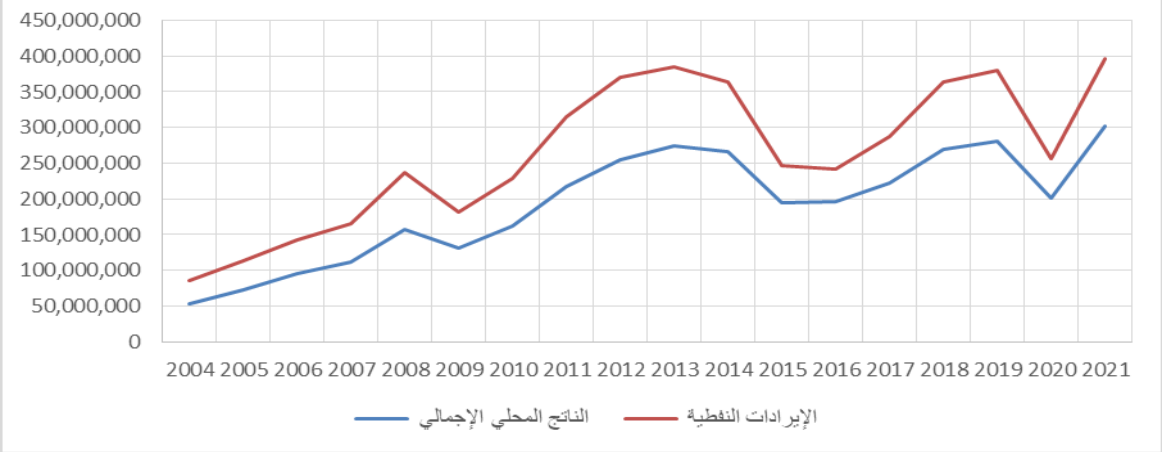

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2.2)باستخدام برنامج (excel-07).

2-1 الإيرادات الضريبية :

يوضح الشكل (6.2) الإيرادات الضريبية ونسبتها من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)

وفقا للجدول (3.2) نلاحظ أن كان هناك تذبذب في نسبة الإيرادات الضريبية للإيرادات العامة . خلال الفترة (2004-2021)، حيث سجلت أعلى قيمة خلال سنة 2017، في حين بلغت أدنى قيم ة سنة 2004، في حين سجلت نسبة الإيرادات الضريبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (200 4-2021)أعلى خلال سنة2017، في حين سجلت أدنى خلال سنة 2004.

وحسب نتائج تبين أن نسبة الإيرادات الضريبية تشكل نسبة ضئيلة في تكوين الإيرادات العامة.

وبالتالي يكون مصدر ضئيل في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي

الشكل (6.2) : الإيرادات الضريبية ونسبتها من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية(مليون دينار)

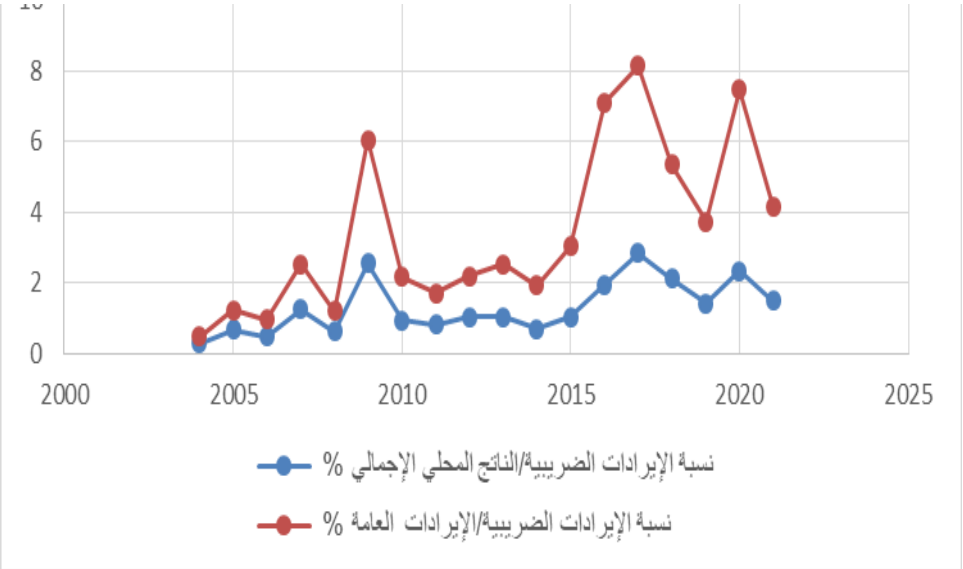

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (3.2) باستخدام برنامج (excel-07).

2-صافي الموازنة العامة:

وفقا الجدول (4.2) يتضح أن مؤشر صافي الموازنة العامة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي للهدة (2004 - 2021)، حيث كانت الموازنة متذبذبة على مدار السلسلة الزمنية، حيث بلغت

أعلى قيمة مقدار فائض له سنة 2018 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، والعجز أدنى قيمة له سنة 2014 ، نتيجة الأزمة المزدوجة، حيث كان العجز ظاهر نتيجة عدم ترشيد الفائض للاستثمار من طرف الحكومة، حيث يؤثر عجز الموازنة في الناتج المحلي الاجمالي تأثير سلبي في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار دون زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل (7.2): صافي الموازنة العامة ونسبته للناتج المحلي الاجماليفي الاقتصاد العراقي للفترة(2004-2021)المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)

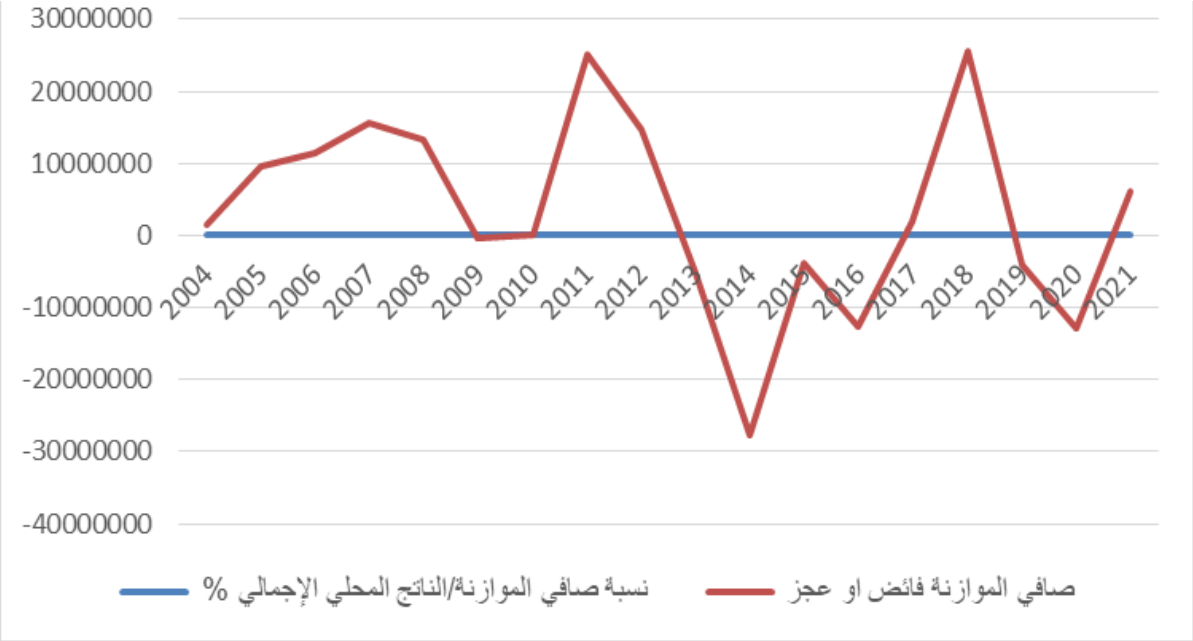

التمثيل البياني من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (4.2) باستخدام برنامج (excel-07).

3 -النفقات العامة:

وفقا الجدول(5.2) يتضح أن أعلى نسبة للنفقات العامة للإيرادات العامة شكلت أعلى نسبة لها سنة 2014، أي تمويل النفقات بكامل الإيرادات أمافي سنة 2007 بلغت أدنى نسبة، ونظرا لهجمات عصابات داعش فكانت هناك حاجة لتمويل إضافي، لمواجهة متطلبات الاستثمار في سنوات الأخرى

الشكل (2-8): يوضح نسبة النفقات العامة إلى الإيرادات العامة للمدة(2004-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية(مليون دينار)

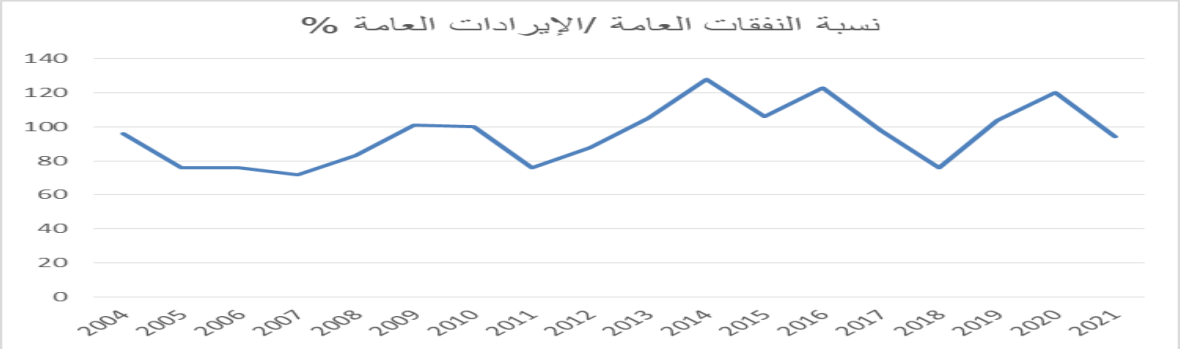

التمثيل البياني من إعداد الطالبتين بالاعتماد الجدول(5.2) باستخدام برنامج (excel 07).

4- الدين العام:

وفقا للجدول (6.2) يمكن توضيح قاعدة الدين العام من خلال مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي يعد مؤشرا استرشاديا لتقييم الموقف المالي لأي دولة، حيث يتضح أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي كانت مرتفعة حيث تجاوزت النسبة المقررة سنة 2004، وهذا كان نتيجة دمار ما خلفه الاحتلال الأمريكي سنة 2003، بعدها استمرت هذه النسبة بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض حتىسجلت أدنى قيمة لها سنة 2013، ثم عاودت التذبذب في السنوات اللاحقة، حتى سنة 2021 ويعود ذلك إلى الصدمة الاقتصادية المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي و انتشار جائحة كورونا وما ترتب عليها من توقف اغلب مرافق الحياة، بالإضافة إلى انخفاض اسعـــــــار النفط العالمية والذي اثر مباشرة على انخفاض الإيرادات النفطية ومن ثم حدوث عجز كبير في الموازنة العامة للدولة دفع إلى زيادة الدين.

وبالتالي نستنتج أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي كانت كافية لتوضح لنا بعدم توازن الاوضاع الاقتصادية ومن ثم هناك صعوبة في تحقيق الانضباط المالي داخل الاقتصاد العراقي، طالما يعتمد الاقتصاد على مورد واحد لتمويل النفقات العامة المتزايدة والناتجة من الصدمات الاقتصادية العديدة التي ضربت الاقتصاد والذي دفعته للاستدانة الداخلية والخارجية.

الشكل (9.2):يوضحنسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة(2004-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية(مليون دينار)

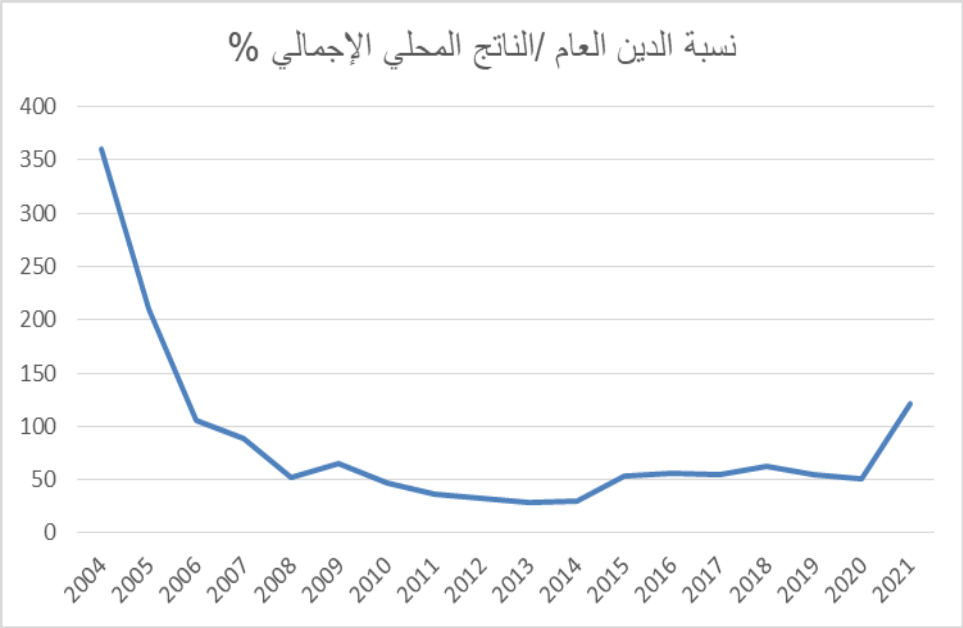

التمثيل البياني من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول (6.2) باستخدام برنامج (excel-07).

خلاصة الفصل:

يمثل استهداف التضخم عن طريق الانضباط المالي في العراق تحديا هاما يتطلب جهودا متكاملة ومنسقة من قبل الحكومة والمؤسسات المالية، وبما أن الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد بصورة اساسية على القطاع النفطي في تمويل موازناته العامة و تراجع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى، لذا فانه يعاني من اختلالات هيكلية متراكمة منذ سنوات عديدة، حيث أن الموازنة العامة غالبا ما تفتقر إلى سياسة الانضباط المالي، حتى في السنوات التي يتحقق فيها فائض مالي، بسبب عدم ترشيد النفقات، هذه العوامل وغيرها أدت إلى صعوبة تحقيق الانضباط المالي داخل الاقتصاد العراقي، لذا يجب أن تكون السياسات المالية موجهة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق استقرار الأسعار، كذلك يجب تبني مجموعة من الاجراءات والخطوات التي تحقق الادارة السليمة لكل من النفقات العامة والايرادات العامة من خلال استخدامها استخداما امثل يمكن من تجنب عجز الموازنة العامة وما يترتب عليه من زيادة الدين العام، وخفض معدلات التضخم.

الخاتمة

الخاتمة :

من خلال الدراسة تم تسليط الضوء على دور الانضباط المالي في معالجة التضخم في العراق موضحين في ذلك الأدوات والوسائل التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يمكن القول أن الانضباط المالي يلعب دورا حاسما في مكافحة التضخم في العراق. من خلال تنفيذ سياسات مالية مناسبة، ومع ذلك يجب أن تتخذ هذه السياسات بعناية لضمان عدم التأثير السلبي على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، بالتنسيق مع سياسات أخرى، مثل تحفيز الإنتاج وتعزيز الاستثمار، يمكن تعزيز دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة التحديات المتعلقة بالتضخم في العراق.

تعتبر السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية المطبقة لتحقيق مجموعة من الأهداف فياقتصاديات العالم نظرا لتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية، والتي تتمثل في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والحد من معدلات البطالة ومكافحة التضخم، لكن تحقيق هذه الأهداف يتوقف على مدى نجاعة وكفاءة أدوات السياسة المالية وقواعد الانضباط المالي المطبقة من جهة، وإلى طبيعة ومرونة الجهاز الانتاجي لكل بلد من جهة أخرى، وبما أن طبيعة الاقتصاد العراقي يتميز بطابعه الريعي معتمدا على مداخيل قطاع المحروقات في تمويل ميزانية الحكومة، هذا ما يجعل أسعار المحروقات ذات تأثير في أغلب المتغيرات والسياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في العراق،هذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا هذه المتمثلة في إيجاد العلاقة بين التضخم و قواعد الانضباط المالي وفي العراق نلاحظ أنها لم تستجب لجميع المتطلبات والشروط الضرورية، كالتطبيق الكامل للقوانين ، مما تسبب في عدم نجاحها، ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، بالإضافة إلى جملة من التوصيات.

1: النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات اعتمادا على النتائج المتحققة فيها وأهمها:

1 -يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها لما ينجر عنه من اثار سلبية تختلف من بلد إلى اخر بالإضافة لما له من اثار اقتصادية واجتماعية.

2 -قياس التضخم هو عبارة عن تشخيص الوضع الاقتصادي وبقدر ما يكون التشخيص دقيقا بقدر ما يكون الحل والعلاج صحيحا ولعل الطريقة الصحيحة لقياس معدل التضخم هو قياس معدل ارتفاع الأسعار الذي يعتبر مؤشر ملموس للوضع التضخمي.

3 -يتضح أن الايرادات الريعية (النفطية) في الاقتصاد العراقي لها دور مهم في الناتج المحلي لأغلب سنوات البحث كما نلاحظ ان الاقتصاد العراقي معتمد بنسبة كبيرة على القطاع النفطي في تكوين ايراداته العامة وتمويل نفقاته.

4 -تم تحليل الايرادات الضريبية وتبين أن نسبة الايرادات العامة هي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالنسبة المقررة من قبل البلدان المتقدمة، وبهذه النتائج يكون من المفترض تفعيل مصدر

الايراد الضريبي للدور الذي يؤديه في تكوين الايرادات العامة وتوفير الحيز المالي والتقليص من حجم الاعتماد على الايراد النفطي.

5 -تم تحليل النفقات العامة إلى الايرادات العامة وتبين أن الضبط المالي يتراوح بين الضبط وعدمه خلال الفترة الزمنية المدروسة.

6 -تم تحليل مؤشر الموازنة العامة وتبين ان العجز في الموازنة العامة يعد مؤشرا من مؤشرات الانضباط المالي ولا يمكن تصور عدم وجود عجز في الموازنة.

7 -تم تحليل الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي وتبين ان الدين العام في العراق موجود ومتراكم لسنوات يرجع الارتفاع في مستواه خلال المدة لحالات عجز الموازنة اما الانخفاض بالدين العام يحدث عندما يحقق النفط ايرادات ريعية عالية لان العراق يعتمد كليا على الايرادات الريعية.

8 -إن الاقتصاد العراقي يعتمد بنحو أساس على إيرادات النفط، بحيث لو انخفضت أسعار النفط سيؤثر سلباً على الموازنة العامة، أما إذا ازدادت فسيكون ذلك إيجابياً على الاقتصاد العراقي.

2- التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم في رفع فعالية وكفاءة السياسة المالية و تحقيق أهداف الانضباط المالي بما فيها معالجة التضخم، ومن أهم التوصيات :

1- يتطلب الأمر توجه السياسة المالية نحو العناصر الأكثر تحفيزاً للنمو الاقتصادي من خلال عناصر الإيرادات والنفقات والموازنة وفق آليات منسجمة مع السياسة النقدية.

2- تنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة وعدم الاعتماد على النفط فقط ، والعمل على تحديث النظام الضريبي وفرض الضرائب والرسوم وجعلها من أهم مصادر تمويل موازنة الدولة .

3- دعم القطاع الخاص المحلي والأجنبي من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي، والاستفادة من رؤوس الأموال والتكنولوجيا. الحديثة المتاحة من اجل توفير فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة وتقليل الاعتماد على القطاع الحكومي وترشيد النفقات العامة من جهة وضمان تنويع ايرادات الدولة.

4- ضرورة دعم وتنسيق عمل الجهات الرقابية وخصوصا هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية من خلال متابعة التقارير واتخاذ الاجراءات القانونية بحق الفاسدين والمتجاوزين على المال العام ومكافحة الفساد بكل اشكاله.

5-من خلال قواعد الانضباط المالي يمكن الحد من الإسراف في الإنفاق غير المخطط ولاسيما في أوقات الرخاء وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بالتالي فإن القواعد المالية ستقلل العجز في الموازنة العامة في البلاد.

6- ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد النفطية بتطبيق سياسة مالية فعالة تزيد من الأنشطة الإنتاجية وتساهم في دعم وتشجيع القطاع الخاص.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: يعتبر الانضباط المالي أساسا للاستقرار الاقتصادي لأنه يساهم في ادارة النظام المالي بكفاءة، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لكن في العراق يعتبر تحديا بسبب العديد من العوامل التي تؤثر على الاقتصاد العراقي منها الاستقرار السياسي واستقرار الأمن، وعليه نثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يعتبر الانضباط المالي حلاً جوهرياً للأزمات المالية، بما في ذلك حالة العراق وتأثير جائحة كوفيد – 19- عليه في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها العراق تكون الإجراءات المالية الصارمة ضرورية للحفاظ على استقرار الاقتصاد، وعليه تحتاج الحكومة العراقية إلى تطبيق سياسات مالية متينة تهدف إلى تحسين إدارة الموارد المالية والمالية العامة، من خلال تعزيز الانضباط المالي، حيث يمكن للعراق تحقيق توازن مالي وتقليل التبعيات على المدى الطويل، بالإضافة إلى ذلك يمكن للمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تقدم الدعم والمشورة المالية للعراق لمساعدته في تعزيز الانضباط المالي وتحسين أدائه المالي. هذا يمكن أن يساعد في تخطي الأزمات المالية الحالية وتحسين الوضع الاقتصادي والمالي على المدى الطويل، وعليه نثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: السياسة المالية تتضمن مجموعة من الإجراءات المالية التي تسعى إلى التحكم في النقد والإنفاق العام والضرائب وسعر الفائدة وغيرها، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن بينها ضبط معدلات التضخم.

ومع ذلك يعتمد نجاح السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم على عدة عوامل، بما في ذلك الظروف الاقتصادية العامة والتحديات التي تواجهها البلاد، يمكن أن تؤثر على فعالية السياسة المالية في مواجهة التضخم.

وعليه فالسياسة المالية في العراق لها تأثيرات متباينة على معدلات التضخم، ومع ذلك يجب مراعاة العوامل الأخرى التي تؤثر على التضخم في العراق، مثل الاضطرابات السياسية، والتقلبات في أسعار النفط والتي تشكل مصدرا رئيسيا للدخل في العراق، وبالتالي لايمكن التحديد بدقة لصحة الفرضية، ووعليه ننفي صحة الفرضية الثالثة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية،
الجزائر، 2017
2- بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003
3- ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008
4- طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999
5- عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ط 2، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010
6- غازي حسين عناية، التضخم المالي، ط 2، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004
7- محمد ابراهيم عبد اللاوي، نشأة المالية العامة وعلاقتها بالعلوم الأخرى، ط 1، دار حامد للنشر
والتوزيع، الأردن، 2017
8- مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع
9- ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007
10- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، ط 1، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 2000
11- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، ط2، الدار الجامعية، مصر، 2007
12- حمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، ط 2، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010
13- سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، ط 2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013
14- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000
15- مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، ط 2، دار أسامة للنشر والتوزيع، لبنان، 2008، والطباعة، 2000

الرسائل الجامعية:

1- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005

2- لزهر ناشد،اثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر 2010/1986، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2014

3- عبد الكريم تقار، اليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014

4- بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة لحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016

5- حسين مهجر فرج، الاستقرار الاقتصادي بين سياستي الانضباط المالي والتعقيم النقدي في العراق، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2018

6- وليد عبد الله عبد العزيز، اثر تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية على كفاءة ادارة المالية العامة

في مصر، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مصر،2017

7- حلقوم الحاج، دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس سطيف 2010

8- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم

الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006

9- مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015

10- حسني مهجر فرج، دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2004 -2016، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، العدد 59، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، العراق، 2018

المـــجلات:

1- شيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، ص 433

2- جمال لعمارة، تطور" فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1، جامعة
مـــحـــمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001، ص 113
3- عمرو هشام محمد، احمد حافظ حميد، دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 64، 2018، ص5
4- العاني عماد محمد، الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية بغداد، 2012، ص7-8
5- سويع جمال، دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2020، ص101.
6- فرج حسين مهجر والعاني عماد محمد علي، دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق (2004- 2016)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 59، العراق، 2018

التقارير:

1- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموية2009-www.cosit.cov.iq
2- وزارة التخطيط، 2011، ص 153.
3- البنك المركزي التقرير السنوي 2016.
4- البنك المركزي التقرير السنوي 2017.
5- البنك المركزي التقرير السنوي 2019

المواقع الالكترونية:

1-Encyclopedia .Britannica, About theitewww.britannica.com
2 -http// cbiraq.org/default.aspx-
3 -https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.Cpi_A -
4 -https://data.albankaldawli.or-